



جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر
الشعبة: العلوم المالية والمحاسبة
التخصص: مالية مؤسسة
من طرف:

مقداد خديجة
اعمر بلبلشير اسية
عنوان المذكرة:

تقييم اثر التمويل الإسلامي على مؤشرات الشمول المالي – دراسة قياسية لدول
مجلس التعاون الخليجي -

مذكرة مناقشة بتاريخ 2026/06/14 أمام لجنة المناقشة المشكلة من:

الرقم	اللقب والاسم	الرتبة	المؤسسة	الصفة
01	أ.د قريش محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة عين تموشنت	رئيسا
02	أ.د مسكيني أنس	أستاذ التعليم العالي	جامعة عين تموشنت	مشرفا ومقررا
03	أ.د عيدوني حليلة	أستاذ التعليم العالي	جامعة عين تموشنت	ممتحنا

قال الله تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم

“قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ

وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ”

{الزمر: 9}

شكر وتقدير

قال تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم

{وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ}

- الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، نشكره على حسن عونه وتوفيقه لنا لإنجاز هذا العمل.

قال تعالى: {وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ...}.

- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من لم يشكر الناس لم يشكر الله) واما بعد:
- نتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان الى استاذنا الفاضل "مسكيني انس" الذي لم يبخل علينا يوما بنصائحه وتوجيهاته، وكان له الفضل الأكبر في هذا العمل، فجزاه الله عنا كل الخير.
- نتقدم بالشكر والامتنان لكل من اعاننا وقدم لنا المساعدة لإنجاز هذا العمل وساهم فيه ليرقى الى المستوى المطلوب ان شاء الله.
- نشكر أعضاء لجنة المناقشة الذين خصصوا لنا وقتهم للاطلاع على عملنا
- والشكر موصول لجميع الأساتذة في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة، وكل الإداريين والعاملين فيها.
- نشكر كل من ساهم من قريب او بعيد في رفع راية العلم واثراء المعرفة.

إهداء

- الى من كرمهما الله تعالى في كتابه الحكيم لقوله تعالى بعد بسم الله الرحمن الرحيم: {وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا...}
- الى سندي وقودتي في الحياة، من احمل اسمه فخرا واعتزازا، من حصد تعب السنين ليمهد دربي، الى الذي رباني على الفضيلة والاخلاق وكان خير مثال للاب الصالح، الى والدي الغالي حفظه الله تعالى واطال في عمره.
- الى من جعل الله الجنة تحت قدميها، من احتضنتني بقلبيها قبل يديها، الى من يسرت دربي بدعائها، من علمتني الاخلاق قبل الحروف، ودعمتني حتى بلغت ما انا عليه اليوم، الى معلمتي الأولى ورفيقة دربي، الى والدي الغالية حفظها الله واطال عمرها.
- الى امي الثانية التي ربنتني، الى خالتي الحبيبة اطال الله عمرها.
- الى ملاذي في الحياة، مأمني واماني، الى من لا تكتمل فرحتي وسعادتي بدونهم، الى اخوتي حفظهم الله.
- الى بنات خالتي الغاليات اللواتي كن خير اخوات لي وخير سند، هن قوتي حين ضعفي وفرحتي حين حزني.
- الى زينة البيت وفرحتها، اياي، اروي، اريج
- الى زوجات اخوتي الغاليات، الى جزء من عائلتي، ادام الله فرحتكم.
- كما اهدي ثمرة جهدي لأستاذي الفاضل: مسكيني انس الذي كان بمثابة الأخ جزاه الله خيرا عن كل ما قدمه لنا.
- الى صديقات المواقف، وشريكات الدرب الطويل اسية وإيمان
- الى كل من جال الذاكرة ولم تسعفني الكلمات بذكر أسمائهم، الى كل من سقط من قلبي

خديجة

إهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع:

- إلى من وهباني الحياة والأمل، ورباني على شغف الاطلاع والمعرفة، إلى من علماني أن ارتقي سلم الحياة بحكمة وصبر، برا وإحسانا ووفاء لهما: والدي العزيز، ووالدتي العزيزة
- إلى من وهبني الله نعمة وجودهم في حياتي، إلى من كانوا عوناً وسنداً لي في حياتي، إلى إخوتي وأهلي
- إلى الذين رافقوني في مسيرتي الدراسية وطريقي نحو النجاح إلى من شاركوني أجمل اللحظات، رفيقات الدرب والسند الصادق: إيمان وخديجة
- إلى كل طالب علم سعى بعلمه ليفيد الإسلام والمسلمين بكل ما أعطاه الله من علم ومعرفة
- وأخيراً إلى كل من ساعدني وكان له دور من قريب أو بعيد في إتمام هذه الدراسة، سائلة المولى فقر أن يجزي الجميع خير الجزاء في الدنيا والآخرة

أسية

الصفحة	العناوين
-	كلمة شكر
-	الإهداء
VI	فهرس المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال
IX-X	قائمة الملاحق
XI	ملخص الدراسة
أ-ج	مقدمة عامة
الفصل الأول: التمويل الإسلامي والشمول المالي	
2	مقدمة الفصل
13-3	المبحث الأول: الإطار النظري للتمويل الاسلامي
23-14	المبحث الثاني: الإطار النظري للشمول المالي
28-24	المبحث الثالث: الدراسات لسابقة
29	خاتمة الفصل الأول
الفصل الثاني: دراسة قياسية لدول مجلس التعاون الخليجي	
31	مقدمة الفصل
33-32	المبحث الأول: عينة الدراسة
36-34	المبحث الثاني: وصف متغيرات الدراسة
45-37	المبحث الثالث: عرض ومناقشة نتائج الدراسة القياسية
46	خاتمة الفصل الثاني
48-47	خاتمة عامة
52-49	قائمة المراجع
67-53	الملاحق

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	الاصدرات العالمية للصكوك قصيرة الأجل	12
(2-1)	رتب مؤشر دولة التمويل الإسلامي	13
(3-1)	اهداف الشمول المالي	17
(4-1)	مؤشرات الشمول المالي	20-23
(5-1)	ملخص مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	28
(1-2)	الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	37
(2-2)	مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج	39
(3-2)	نتائج اختبار التجانس	40
(4-2)	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية المقطعية	41
(5-2)	نتائج اختبار KAO التكامل المشترك	42
(6-2)	نتائج التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا FMLOS	43

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	مبادئ التمويل الإسلامي	6
(2-1)	أهداف التمويل الإسلامي	8
(3-1)	الأصول المالية العالمية المدارة	9
(4-1)	أعلى الدول في الصناديق الإسلامية المستحقة	10
(5-1)	إصدارات الصكوك الدولية	11
(6-1)	أهمية الشمول المالي	19
(7-1)	أبعاد الشمول المالي	20

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
(1)	الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	55
(2)	مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج	55
(3)	نتائج اختبار التجانس	55
(4)	نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير عدد المودعين في البنوك التجارية لكل 1000 شخص عند مستوى (0) بقاطع	56
(5)	نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير عدد المودعين في البنوك التجارية لكل 1000 شخص عند مستوى (0) بقاطع واتجاه	56
(6)	نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير عدد المودعين في البنوك التجارية لكل 1000 شخص عند مستوى (0) بدون قاطع	57
(7)	نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير مؤشر التمويل الاسلامي عند المستوى (0) بقاطع	57
(8)	نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير مؤشر التمويل الاسلامي عند المستوى (0) بقاطع واتجاه	58
(9)	نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير مؤشر التمويل الاسلامي عند المستوى (0) بدون قاطع	58
(10)	نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير مؤشر الانفاق الحكومي عند المستوى (0) بقاطع	59
(11)	نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير مؤشر الانفاق الحكومي عند المستوى (0) بقاطع واتجاه	59
(12)	نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير مؤشر الانفاق الحكومي عند المستوى (0) بدون قاطع	60
(13)	نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير مؤشر التضخم عند المستوى (0) بقاطع	60
(14)	نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير مؤشر التضخم عند المستوى (0) بقاطع واتجاه	61
(15)	نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير مؤشر التضخم عند المستوى (0) بدون قاطع	61
(16)	نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير عدد المودعين في البنوك التجارية لكل 1000 شخص عند المستوى (1) بقاطع	62

62	نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير عدد المودعين في البنوك التجارية لكل 1000 شخص عند المستوى (I) بقاطع واتجاه	(17)
63	نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير عدد المودعين في البنوك التجارية لكل 1000 شخص عند المستوى (I) بدون قاطع	(18)
63	نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير مؤشر التمويل الاسلامي عند المستوى (I) بقاطع	(19)
64	نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير مؤشر التمويل الاسلامي عند المستوى (I) بقاطع واتجاه	(20)
64	نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير مؤشر التمويل الاسلامي عند المستوى (I) بدون قاطع	(21)
65	نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير مؤشر الانفاق الحكومي عند المستوى (I) بقاطع	(22)
65	نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير مؤشر الانفاق الحكومي عند المستوى (I) بقاطع واتجاه	(23)
66	نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير مؤشر الانفاق الحكومي عند المستوى (I) بدون قاطع	(24)
66	نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير مؤشر التضخم عند المستوى (I) بقاطع	(25)
67	نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير مؤشر التضخم عند المستوى (I) بقاطع واتجاه	(26)
67	نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير مؤشر التضخم عند المستوى (I) بدون قاطع	(27)
68	نتائج اختبار التكامل المشترك	(28)
68	نتائج التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً FMLOS	(29)

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أثر التمويل الإسلامي في توسيع نطاق الشمول المالي على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من 2011 إلى 2022، بالاعتماد على نموذج بانل، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMLOS)، وقد استخدمنا مؤشر التمويل الإسلامي، ومؤشر الانفاق الحكومي، ومؤشر معدل التضخم كمتغيرات مستقلة، أما المتغير التابع الشمول المالي فقد استخدمنا مؤشر عدد المودعين في البنوك لكل 1000 شخص بالغ.

ولقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن التمويل الإسلامي يؤثر بالإيجاب على الشمول المالي في دول مجلس التعاون الخليجي والتي تعتبر من أبرز الدول الرائدة في مجال التمويل الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، الشمول المالي، بيانات بانل، دول مجلس التعاون الخليجي.

تصنيف (Jel): C33، G2، Z12

Abstract: This study aims to demonstrate the impact of Islamic finance on expanding financial inclusion in the Gulf Cooperation Council (GCC) countries during the period from 2011 to 2022. It employs a panel model and the Fully Corrected Least Squares (FMOLS) method. The Islamic finance index, the government spending index, and the inflation rate were used as independent variables, while the dependent variable, financial inclusion, was measured by the number of bank depositors per 1,000 adults.

The study concludes with several key findings, most notably that Islamic finance positively impacts financial inclusion in the GCC countries, which are considered leading nations in the field of Islamic finance.

Keywords: Islamic finance, Financial Inclusion, Panel Data, Gulf Cooperation Council Countries

Jel Classification Codes: C33, G2, Z12

مقدمة عامة

لעقود طويلة من الزمن أقرت جميع الدول التعامل وفق نظام التمويل التقليدي القائم على الفائدة والربح، حيث أنه يقوم على تقديم القروض مقابل فوائد محددة مسبقاً، وهذا ما اعتبرته الدول الإسلامية مشكلاً يمنعها من التعامل به كونه يخالف ما تمليه المعتقدات الدينية في المجتمعات الإسلامية، وتزامناً مع الأزمة المالية سنة 2008 والتي كانت سبباً في تدهور الأوضاع المالية للدول التي تعتمد نظام التمويل التقليدي أكد بعض الاقتصاديون أن المؤسسات المالية الإسلامية لم تتأثر بهذه الأزمة بشكل كبير، الأمر الذي أدى لزيادة الاهتمام بالتمويل الإسلامي على حساب التمويل التقليدي.

ومن هنا برز موضوع التمويل الإسلامي في الساحة الاقتصادية، حيث كان له دور كبير في تمكين كافة فئات المجتمع من الوصول إلى جميع الخدمات والمنتجات المالية والبنكية بطرق مشروعة خاصة الفئة الفقيرة والمهمشة وكذلك محدودي الدخل، وبالتالي ساهم في تعزيز الشمول المالي الذي لقي بدوره اهتماماً كبيراً من طرف الدول بما فيها الدول الإسلامية.

1- إشكالية الدراسة:

جاءت هذه الدراسة للكشف عن أثر التمويل الإسلامي على مؤشرات الشمول المالي ومن أجل الوصول إلى ذلك يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يساهم التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال فترة 2011-2022؟

2- الإشكاليات الفرعية:

وعليه يمكن طرح تساؤلات فرعية تتمثل في:

- ما هو التمويل الإسلامي؟
- ماذا نقصد بالشمول المالي؟ وما الغاية من تحقيقه؟
- هل تأثير التمويل الإسلامي على الشمول المالي هو تأثير إيجابي في الدول محل الدراسة؟

3- فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الأسئلة المطروحة سابقاً والوصول إلى النتائج تمت صياغة الفرضيات التالية:

- الفرضية 1: تعد دول مجلس التعاون الخليجي الرائدة في مجال التمويل الإسلامي.
- الفرضية 2: التمويل الإسلامي له تأثير إيجابي ومعنوي على الشمول المالي في دول عينة الدراسة.

4-أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- بيان دور ومساهمة التمويل الإسلامي في تحقيق الشمول المالي.
- تثقيف الأفراد وتوعيتهم بأهمية الموضوع.
- هذه الدراسة هي إضافة في البحوث العلمية التي تشهد قلة الدراسات الأكاديمية المتعلقة بهذا الموضوع.

5-منهج وأدوات الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المطروحة في هذا الموضوع، تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال الرجوع إلى مختلف الدراسات في نفس موضوعي التمويل الإسلامي والشمول المالي، كذلك اعتمدنا المنهج التحليلي لجمع البيانات وتحليلها لاستخلاص النتائج وتقديم اقتراحات وتوصيات، والمنهج التاريخي والذي يبين لنا نشأة وتطور كل من التمويل الإسلامي والشمول المالي، تم استخدام أسلوب قياسي والمتمثل في نموذج بانل الديناميكي (Panel Data)، مستعملين بذلك برنامج EViews10.

6. حدود الدراسة:

- الإطار المكاني: تمت هذه الدراسة على عينة من دول مجلس التعاون الخليجي (GCC) وتضم (السعودية، البحرين، الإمارات، قطر، الكويت).
- الإطار الزمني: من سنة 2011 إلى سنة 2022.

7. مبررات اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع بناء على الأسباب التالية:

- الاهتمام المتزايد من طرف الكثير من الدول والباحثين بموضوع الشمول المالي.
- اهتمام الدول الإسلامية بإيجاد طرق تمويل وفق الشريعة الإسلامية.
- إزالة الكثير من الغموض الذي يتعلق بهذا الموضوع، قصد التخصص فيه أكثر في المستقبل.
- بيان دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي.

8. صعوبات الدراسة:

واجهتنا العديد من الصعوبات خلال فترة قيامنا بإعداد الدراسة، ومن أهمها وجود مؤشرات لبعض السنوات وغيابها في السنوات الأخرى، بالإضافة إلى صعوبة تطبيق الدراسة على العديد من الدول في وقت واحد.

9. هيكل الدراسة:

يهدف الإجابة على الإشكالية الرئيسية تم تقسيم الدراسة إلى فصلين رئيسيين، ويتمثل الفصل الأول في الجانب النظري، بحيث أن هذا الفصل تضمن ثلاثة مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى التمويل الإسلامي، والذي تناولنا فيه تعريف و نشأة التمويل الإسلامي بالإضافة إلى خصائصه ومبادئه، كما قمنا بتبيان أهداف وأهمية التمويل الإسلامي، لنختم المبحث الأول بواقع التمويل الإسلامي و إحصائيات في العالم، أما المبحث الثاني فخصص للدراسة النظرية للشمول المالي، وهذا بتعريفه وذكر مراحل تطوره ونشأته وأهدافه وأهميته وأبعاده ومؤشراته، لنختم هذا المبحث بذكر التحديات التي يواجهها، أما المبحث الثالث من هذا الفصل فقد تم تخصيصه للدراسات السابقة في ذات الموضوع، وهذا من خلال عرضها ومناقشتها، وتوضيح ما يميز دراستنا عن هذه الدراسات.

أما الفصل الثاني والمعنون بدراسة قياسية لأثر التمويل الإسلامي على الشمول المالي في دول مجلس التعاون الخليجي، فقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، بحيث قمنا في المبحث الأول بتحديد عينة الدراسة عن طريق تعريفها، أما في المبحث الثاني قمنا بوصف متغيرات الدراسة عن طريق شرح أنواع المتغيرات الخاصة بالدراسة والطريقة المعتمدة للتوصل الى نتائج الدراسة، وفيما يخص المبحث الثالث فقد قمنا بعرض النتائج المتحصل عليها ومناقشتها.

الفصل الأول

الإطار النظري للتمويل الإسلامي والشمول
المالي

مقدمة الفصل:

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة في الأنظمة المالية والاقتصادية، تزامنت مع أزمات مالية متتالية كشفت عن عجز ومحدودية النظام المالي التقليدي في حل مثل هذه الأزمات، وفي ظل هذه الأزمات والتحديات برز التمويل الإسلامي كأحد أهم الأنظمة المالية المعاصرة، والتي تقوم على مجموعة من المبادئ التي تتماشى مع العقيدة الإسلامية كتحريم الربا، وتقاسم المخاطر، ما يجعله نظاما ماليا يتميز بالعدالة والاستقرار والشفافية، وقد عرف هذا النوع من التمويل تطورا ملحوظا وانتشارا واسعا في السنوات الأخيرة، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، حيث لم يعد مقتصرًا على الدول الإسلامية فقط، بل امتد إلى الدول الأجنبية والأسواق العالمية، نظرا لحلوله المبتكرة التي تتماشى مع مختلف الاحتياجات الاقتصادية، كما ساهم في استقطاب الفئات المستبعدة سواء لأسباب ثقافية أو دينية، وهذا ما عزز دوره في دعم الإدماج المالي، وعليه ظهر مصطلح الشمول المالي كمفهوم حديث لقي اهتماما كبيرا لدوره في تمكين مختلف فئات المجتمع خاصة ذات الدخل المحدود من الوصول إلى الخدمات المالية بأسرع الطرق وأقل التكاليف، مما يساهم في الحد من الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

مع ذلك نرى أن العديد من الدول مازالت تعاني من الإقصاء المالي، نتيجة لعوامل متعددة كضعف الوعي المالي وارتفاع تكاليف الخدمات وعدم ملاءمتها لخصوصيات وامكانيات بعض الفئات، ومن هنا تتجلى العلاقة التكاملية بين التمويل الإسلامي والشمول المالي، حيث يشكل الأول أداة فعالة لتعزيز الثاني، من خلال تقديم خدمات ومنتجات مالية تتماشى مع المبادئ الإسلامية، فيساهم في توسيع حجم المستفيدين من الخدمات المالية وبالتالي يدعم النشاط الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق سنتطرق في الفصل الأول إلى تقديم الإطار النظري لكل من التمويل الإسلامي والشمول المالي، ويمكن تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي:

➤ المبحث الأول: الإطار النظري للتمويل الإسلامي.

➤ المبحث الثاني: الإطار النظري للشمول المالي.

➤ المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الإطار النظري للتمويل الإسلامي

نظرا لفشل التمويل التقليدي في كسب رضا بعض الفئات كونه يحتوي على معاملات لا تتفق معها كل شرائح المجتمع خصوصا المسلمين، كان لا بد عليهم من البحث عن بديل آخر يتوافق مع شريعتهم وانطلاقا من النماذج الحديثة للتمويل، حيث قام الفقه الإسلامي بتطوير نظام تمويل إسلامي يتوافق مع الشريعة الإسلامية ويركز هذا المبحث عن ماهية التمويل الإسلامي وما يهدف له ومدى أهميته سواء للفرد أو المجتمع، كما يتطرق كذلك لواقع التمويل الإسلامي في العالم.

1. مفهوم التمويل الإسلامي:

يعتبر التمويل الإسلامي من القطاعات الحيوية سريعة النمو نظرا لكونه منظومة متكاملة تشمل كلا من المبادئ الشرعية والأسس القانونية والاقتصادية.

1.1. النشأة والتطور:

بما أن التمويل الإسلامي هو نظام تمويل قائم على أسس إسلامية فهذا يعني أن ظهوره مرتبط بظهور الإسلام، فمنذ ظهور الإسلام حاول المسلمون الاعتماد عليه كنظام شامل لكل جوانب الحياة، وبالتالي فإنهم بحثوا في كيفية إيجاد أساليب وطرق للمعاملات المالية بما لا يتعارض مع نظرة الإسلام كدين طوال تلك السنين في الدول العربية والمسلمة باعتبارها منبعها وموطنا للإسلام. لكن مع مرور الوقت بدأ التمويل التقليدي بالظهور ضمن هذه الدول العربية والمسلمة بفعل الحركات الاستعمارية التي أورثت أنظمتها الاقتصادية والمالية أثناء احتلالها وحتى بعد انسحابها، مما سمح بابتعاد هذه الدول عن أسسها الإسلامية في التمويل. ومن أهم الأحداث التي مر بها التمويل الإسلامي نذكر ما يلي:

قد شهدت جمهورية مصر العربية مولد أول بنك إسلامي عام 1963 في مركز ميت غمر بمحافظة الدقهلية، حيث أنشئ هناك أول بنك إسلامي تحت مسمى بنك الادخار المحلي (لطفی، 2021، صفحة 12)، وفي سنة 1965 أفتى مجمع البحوث الإسلامية بتحريم فوائد البنوك ولم يكتفي بهذا حيث دعا إلى ضرورة البحث عن البديل الإسلامي (السالوس، 2002، صفحة 195)، وفي عام 1971 تأسس بنك ناصر الاجتماعي الذي نص قانون انشائه رقم 66 لسنة 1971 على عدم التعامل بالفوائد أخذا أو عطاء (فؤاد، 1986)، في عام 1973 نوقشت الجوانب النظرية والعملية لإقامة بنوك إسلامية تقدم خدمات مصرفية متكاملة وكان ذلك في اجتماع وزراء مالية الدول الإسلامية، وقد انتهى هذا الاجتماع بتقرير سلامة الفكرة وأوصى بوضعها موضع التنفيذ (حسن، 1989)، تلاه بعد ذلك انشاء البنك الإسلامي للتنمية في جدة عام 1975 وفي عام 1977 تأسس بنك دبي الإسلامي وأنشئ بنك فيصل المصري وبنك فيصل السوداني على نفس النهج (لطفی،

(2021)، وقد توالى سلسلة البنوك الإسلامية في الكثير من الدول العربية والإسلامية وحتى الغربية، وبما أن الربا قد جوهت ببنوك إسلامية دون فوائد كان من الضروري أيضا البحث عن بديل للسندات، التي تحتوي بدورها على الفوائد، وهنا ظهر مفهوم الصكوك الإسلامية حيث انطلقت فكرة الصكوك الإسلامية من الأردن منذ مطلع الثمانينات من القرن 20 وتطورت إلى إصدار القانون المؤقت لسندات المقارضة رقم (10) لسنة 1981 ففتحت الباب لإصدار العديد من الصكوك الإسلامية في كثير من الدول ... إلا أن البداية الحقيقية كانت بعد صدور قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 30 في فبراير 1988 ففتح الباب أمام الشركات الإسلامية لتبني هذه الصيغة الناشئة وبدأت التجربة بالانطلاق بصورة أكثر تنظيماً بعد تأسيس السوق المالية الإسلامية الدولية بالبحرين عام 2002 (السبي، 2019، صفحة 20)، أما بالنسبة للاستثمار فإن أول صندوق استثماري كان في الخليج وبالضبط في السعودية وتم إنشائه من طرف البنك الأهلي التجاري في عام 1979 (مصطفى، 2006، صفحة 32) ثم تطورت عبر الخليج وبعض الدول العربية وحتى الغربية، وفيما يخص التأمين فقد بادر بنك فيصل الإسلامي السوداني بإنشاء أول شركة تأمين تكافلي وذلك سنة 1979 بغرض تأمين البضائع التي تشحن إليها بحراً، تلتها الشركة العربية الإسلامية في نفس السنة ثم امتدت التجربة لتشمل باقي الدول العربية والإسلامية (المسعود، 2010، صفحة 150)، وهكذا ظلت البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والخدمات المالية الإسلامية في تطور مستمر، حيث ظهرت بنوك وخدمات رقمية إسلامية أخرى نتيجة تطور التكنولوجيا المالية وانتشارها، كما ظهرت هيئات ومجالس خاصة بالتمويل الإسلامي والمؤسسات المالية ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

-صندوق النقد الدولي.

-مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

-هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

-السوق المالي الإسلامي.

2. تعريف التمويل الإسلامي:

تعددت تعاريف التمويل الإسلامي بتعدد الجوانب التي عرفت بها ونذكر منها:

-التمويل المباح أو الإسلامي هو تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية (قحف، 1998، صفحة 12).

-التمويل الإسلامي يهدف إلى تطوير الخدمات المصرفية والمنتجات المالية للتوافق مع الشريعة الإسلامية. (الحربي، 2009، صفحة 92)

-الثقة التي يولها المصرف الإسلامي للمتعامل معه لإتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه وفق صيغة شرعية محددة في غرض محدد خلال فترة زمنية معينة ويتم التعامل فيه بشروط محددة مقابل عائد مادي متفق عليه. (سليمان، 2002)

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن التمويل الإسلامي هو عبارة عن:

تقديم الأموال للمؤسسات والأفراد بهدف تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية للحصول على الأرباح. وتكون هذه المعاملات وفق ضوابط شرعية وفي إطار مبادئ الشريعة الإسلامية.

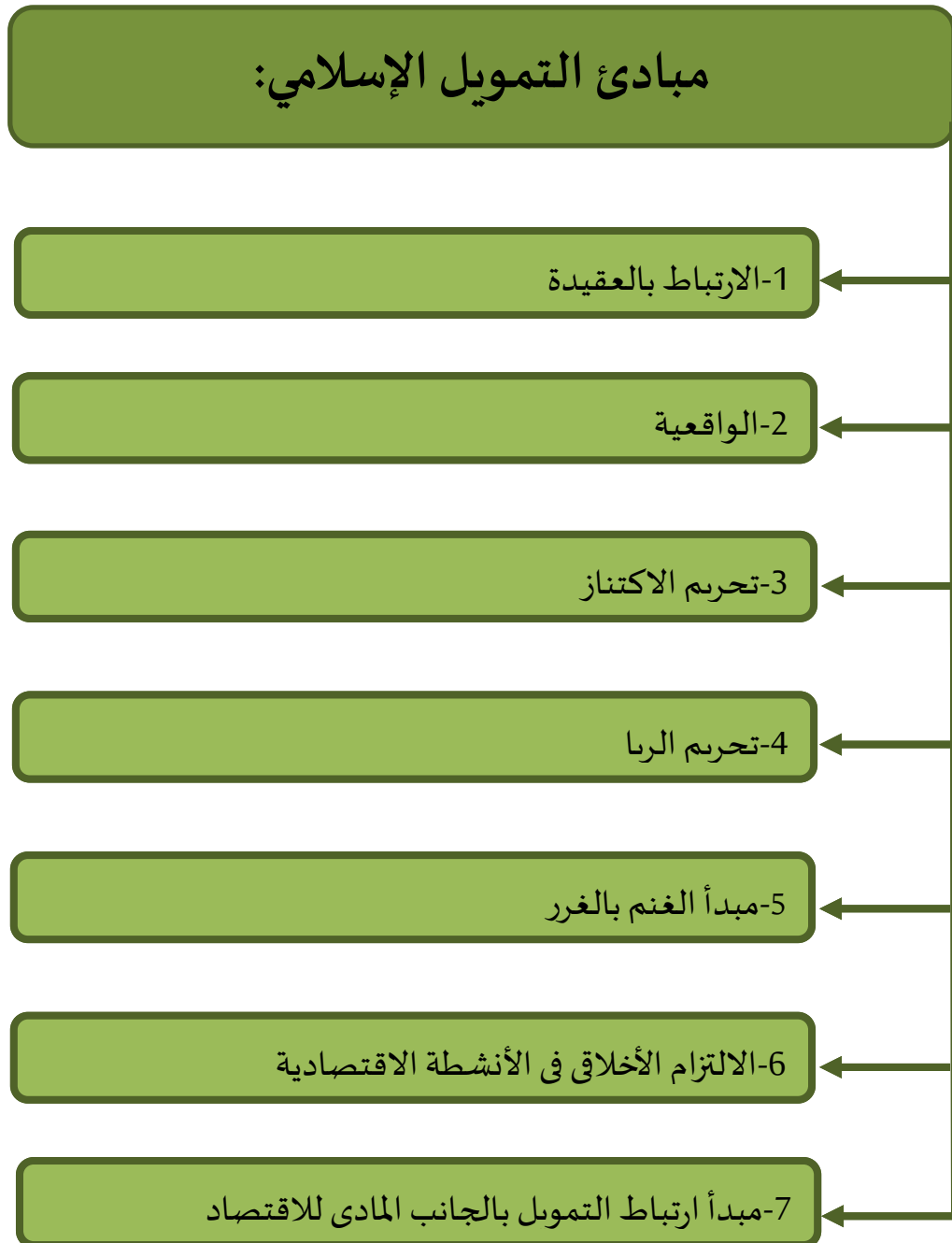
3. مبادئ التمويل الإسلامي:

يتقيد التمويل الإسلامي ويرتكز على مجموعة من المبادئ التي تحكم وتضبط معاملاته، ومن بين هذه المبادئ نذكر ما يلي:

- ارتباطه بالعقيدة: لقد سمحت الشريعة الإسلامية بكل النشاطات الاقتصادية في إطار ضمان المصالح العامة ودراستها ومنحت ولي الأمر حق الإشراف واتخاذ الإجراءات التي تكفل تحقيق القيم التي يتبناها الإسلام.
- الواقعية: تشريعات الإسلام تلبى متطلبات واقع الحياة، فالأصل في المعاملات هو الالتفات إلى المصالح والمقاصد وتحريم الربا والاحتكار والغش. (عياش و سميرة ، 2016 ، صفحة ص 117)
- تحريم الاكتناز: الاكتناز هو عبارة عن حبس الثروة وتعطيلها عن وظيفتها الأساسية في دخول دورة الإنتاج ولقد تم تحريمه في القرآن.
- تحريم الربا: تحريم الربا هو أحد أهم ركائز التمويل الإسلامي، ويقصد به كل زيادة في المال مشروطة في القرض مقابل الزمن، دون أن تقابل بعمل أو إنتاج. وقد جاء التحريم في قوله تعالى: (وأحل الله البيع وحرم الربا) (البقرة 275). ويرتكز هذا المبدأ على منع الاستغلال المالي، وتحقيق العدالة بين الأطراف، كما يدفع نحو إيجاد بدائل شرعية مثل المربحة والمشاركة، والإجارة التي تقوم على الربح المشروع مقابل مخاطرة أو جهد مشروع. (بوسعادي و بن صغير ، 2024 ، صفحة 54)
- مبدأ الغنم بالغرم: يقوم هذا المبدأ على أن الفرد لا يستحق الربح إلا بتحمل الخسارة.
- الالتزام الأخلاقي في الأنشطة الاقتصادية: يتميز التمويل الإسلامي بالالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع معاملتها خلافا للتمويل التقليدي فالبنوك الإسلامية تمتنع عن التمويل والاستثمار في المشروعات المنافية لتعاليم ومبادئ ديننا الإسلامي الحنيف.
- مبدأ ارتباط التمويل بالجانب المادي للاقتصاد: إن التمويل الإسلامي يرتبط ارتباطا وثيقا بالجانب المادي للاقتصاد فهو لا يقدم على أساس قدرة المستفيد على السداد فقط وإنما على

أساس مشروع استثماري معين تمت دراسة جدواه ونتائجها المتوقعة وقبول كل من الممول والمستفيد لهذه الدراسة وأقدمها على انشاء العلاقة التمويلية بينهما. (العيان، 2008)

الشكل (1-1): مبادئ التمويل الإسلامي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق

II. أهداف وأهمية التمويل الإسلامي:

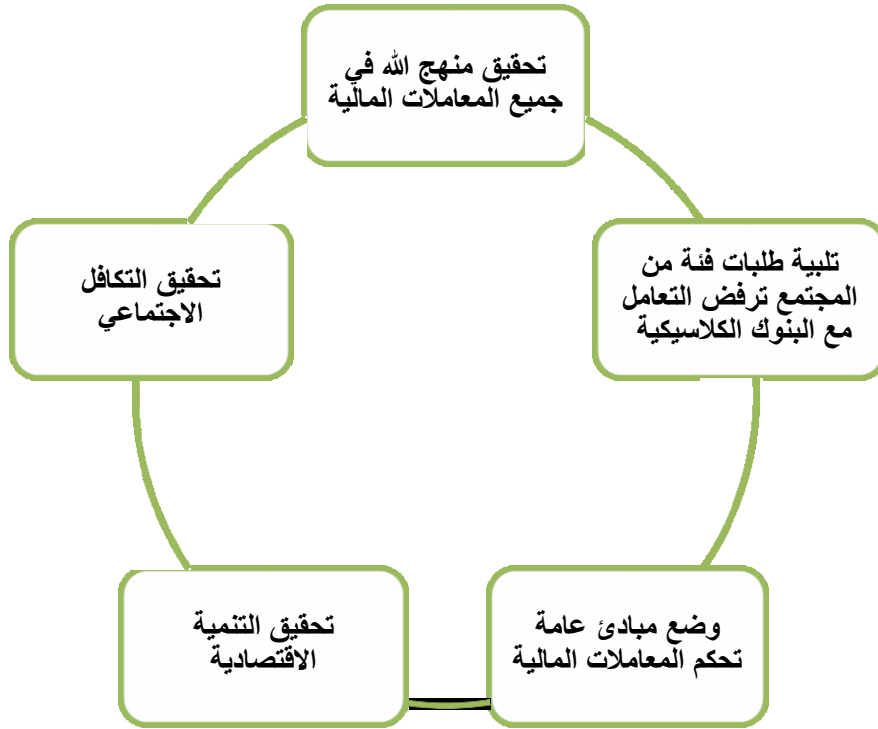
يمكن القول أن التمويل الإسلامي هو بديل أساسي للتمويل التقليدي وذلك يعود للدور الهام الذي يلعبه في قطاع التمويل وإلى الأهداف التي يسعى لتحقيقها.

1. أهداف التمويل الإسلامي:

تتعدد الأهداف التي يحققها التمويل الإسلامي نظرا لاختلاف وتعدد الجوانب التي يدخل ضمن حيزها فمنها أهداف دينية ومنها اجتماعية ومنها اقتصادية... الخ، ومن بين الأهداف التي يسعى التمويل الإسلامي لتحقيقها:

- تحقيق منهج الله في جميع المعاملات المالية: تسعى مؤسسات التمويل الإسلامي إلى إيجاد بدائل للتمويل غير المتوافق مع الشريعة مثل القرض بفائدة، سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات، على أساس المشاركة والمتاجرة وإسقاط الفائدة الربوية من عملياتها أخذًا وعطاء.
 - تلبية طلبات فئة من المجتمع ترفض التعامل مع البنوك الكلاسيكية: الدين والثقافة الإسلامية هما السببان الرئيسيان لانتشار القطاع البنكي الإسلامي، فكثير من المسلمين يفضلون الاحتفاظ بأموالهم على أن يودعوها في بنوك ربوية، ومنهم من يودع أمواله في البنوك الربوية لكنه يرفض الفوائد المترتبة عليها.
 - وضع مبادئ عامة تحكم المعاملات المالية: تعد المعاملات المالية من أهم محركات الاقتصاد لذلك فقد عني الإسلام بوضع مبادئ عامة تحكم هذه المعاملات حفاظا على بقاء المسلم في إطاره الصحيح، ولعل أهم هذه الضوابط هو الابتعاد عن الربا والاكتناز واستثمار أمواله وفقا لمبادئ المشاركة.
 - تحقيق التنمية الاقتصادية: تقع عملية تمويل التنمية الاقتصادية وقيادتها على كاهل الجهاز المصرفي، ومن ثم تتوقف قدرة الجهاز المصرفي في المساهمة بعملية التنمية على مدى قوته في جذب وتجميع الموارد المالية من الأفراد والمؤسسات ذات الفائض، واستخدامها الاستخدام الأمثل وفق سلم أولويات متفق عليه، وهذا ما تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيقه.
 - تحقيق التكافل الاجتماعي: يعتبر تحقيق الربح بالنسبة للبنوك الإسلامية حافزا وليس هدفا في حد ذاته، لأن الدافع الأساسي هو النهوض بالمجتمع ليجمع بين الأنشطة الاجتماعية، الاقتصادية والمالية في نفس الوقت، فالبنوك الإسلامية تهتم بتحقيق التنمية للمجتمعات.
- (سلماني ودحية، 2020، صفحة 679)

الشكل (2-1): أهداف التمويل الإسلامي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق

2. أهمية التمويل الإسلامي:

يلعب التمويل الإسلامي دوراً مهماً سواء في الجانب الاقتصادي والاجتماعي، وتنبع أهمية دوره من كونه يوازن بين الحاجات المادية والمعنوية للفرد والمجتمع ويتجلى ذلك من خلال:

- أن ميكانيكية التمويل الإسلامي تستفيد من عوامل الربح لتحقيق مستوى عال من الكفاءة في إدارة الموارد وأن المستفيد من التمويل بقدر ما يبذل من جهد ويزيد العائد على المشاركة، يزيد ربحه وربح البنك وبالتالي ربح المجتمع من وراء ذلك كله. (جمعي، 2006، صفحة 19)
- يعمل التمويل الإسلامي على زيادة معدل النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية ويؤدي إلى توازن بين العمالة واستقرار الأسعار وتحسين الكفاءة التخصيصية والعدالة في توزيع الدخل. (سعداوي، 2016)

- يربي في الفرد صفة الرقابة الذاتية والخوف من الله عز وجل أولاً وأخيراً.
- هو أسلوب مثالي في الموازنة بين حاجات الفرد وحاجات المجتمع فهو يركز على الفرد من منظور المصلحة العامة للمجتمع، وينمي في الفرد المسلم شعوره بانتمائه لدينه ووطنه ومجتمعه.

- التمويل الإسلامي بمصادره المختلفة يهذب ويوجه سلوك الفرد وأهدافه نحو تحقيق النفع له ولمجتمعه باعتباره جزءاً لا يتجزأ من مجتمعه. (فرحان، 2003، صفحة 32)
 - يقتضي توجيه المال الى نشاطات استثمارية إنتاجية حقيقية نظراً لارتباط عائد التمويل بالأرباح المحققة، كما يمكن توجيه التمويل الإسلامي نحو تمويل المبادلات التجارية الحقيقية، فلا يمكن مبادلة نقد بنقد مع الزيادة لأنه من الربا المحرم، كذلك وأن التمويل الإسلامي يتماشى واحتياجات المبادلات التجارية، ولا يسمح بنمو الكتلة النقدية بحيث لا تتجاوز حاجة النشاط الاقتصادي، مما يؤدي الى تفادي التضخم. (ايمن، 2020، الصفحات 79-82)
- III. واقع التمويل الإسلامي في العالم:

لم يعد التمويل الإسلامي مجرد أفكار أو نظريات، بل أصبح واقعا حيا ومؤثرا في العالم ككل سواء العالم الإسلامي أو العربي أو الأجنبي، ويمكن إبراز هذا الواقع في النقاط التالية:

1- الأصول المالية:

الشكل (3-1): الأصول المالية العالمية المدارة

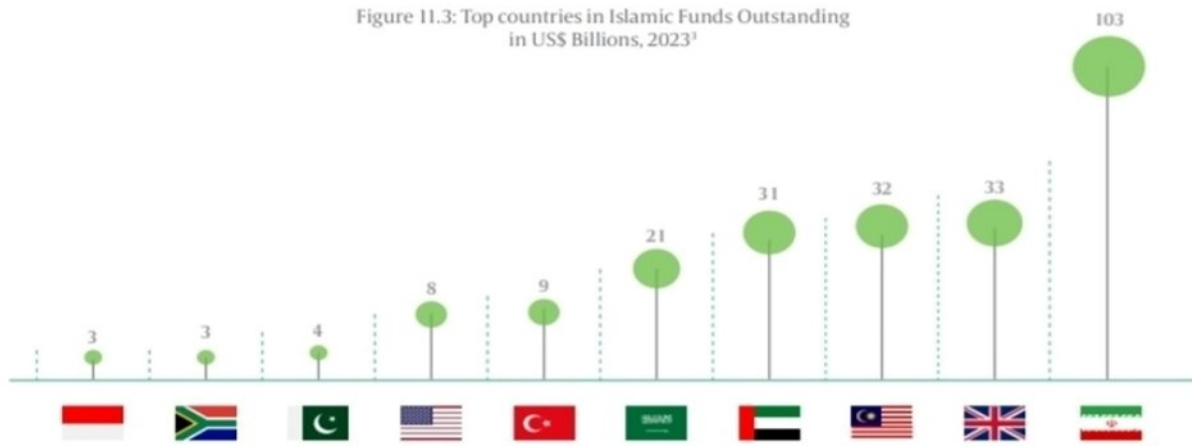


المصدر: Global Islamic Finance Report (CIIF, 2025)

يوضح الشكل حجم ونمو الأصول المالية الإسلامية العالمية منذ بدايتها بشكل رسمي (1975) إلى نهاية سنة 2024 حيث استغرق تحقيق أول ترليون في صناعة الخدمات المالية الإسلامية 34 سنة وكان ذلك سنة 2009 أي بعد الأزمة المالية العالمية، كما أنها ضاعفت حجمها خلال ستة سنوات (ترليون ثاني 2015) ونفس الشيء بالنسبة للترليون الثالث (2020) بينما أضافت الترليون الرابع والخامس خلال سنتين فقط لكل ترليون، ويدل ذلك على نمو وارتفاع في حجم الخدمات المالية الإسلامية كما يعكس جاذبيتها المستمرة في السوق. بالإضافة إلى أن ابتكار وتنوع الخدمات المالية الإسلامية وتطور التكنولوجيا المالية قد ساهم أيضا في هذا النمو.

2- الصناديق الاستثمارية:

الشكل (4-1): أعلى الدول في الصناديق الإسلامية المستحقة



المصدر: Global Islamic Finance Report (CIIF, 2025)

بلغ حجم صناعة الصناديق الإسلامية 254 مليار دولار أمريكي خلال 2024، ويوضح الشكل الدول العشر الأولى الأكثر امتلاكاً للصناديق الاستثمارية، حيث تصدرت إيران القائمة كأعلى دولة بحجم صناديق يقدر بـ 103 صندوق، تليها المملكة المتحدة بحجم 33 صندوق، وفي المرتبة الثالثة ماليزيا بـ 32 صندوق، أما بالنسبة لدول الخليج فقد احتلت الإمارات والسعودية المرتبتين الرابعة والخامسة على التوالي بحجم صناديق 31 للإمارات و21 للسعودية.

3- الصكوك:

الشكل (5-1): إجمالي إصدارات الصكوك الدولية (يناير 2001-ديسمبر 2024)



المصدر: IIFM Sukuk Report (IIFM, 2025)

بلغ إجمالي إصدارات الصكوك الدولية خلال الفترة من يناير (2001 إلى 2024) 535.7 مليار دولار أمريكي، كما أن إجمالي إصدارات الصكوك الدولية لعام 2024 فقط قد قدر بـ 65.6 مليار دولار أمريكي كما هو موضح في الشكل أي بزيادة تقدر بـ 24.5 مقارنة بالعام الذي قبله. يوضح هذا أن حجم إصدارات الصكوك الدولية في ارتفاع ونمو مستمر ويعود ذلك لمساهمة كل من دول مجلس التعاون الخليجي وبعض الدول الإسلامية الأخرى كماليزيا وتركيا واندونيسيا وغيرها من الدول.

الجدول (1-1): الإصدارات العالمية للصكوك قصيرة الأجل

ASIA & FAR EAST	Number of Issues	Amount USD Billion	% of Total Value
Bangladesh	934	12.70	1.69%
Brunei Darussalam	423	18.11	2.41%
Indonesia	224	20.17	2.69%
Malaysia	4952	453.89	60.46%
Maldives	2	21	0.003%
Pakistan	118	6,022	0.80%
Singapore	3	221	0.03%
Total	6,656	511.13	68.1%
GCC & MIDDLE EAST	Number of Issues	Amount USD Billion	% of Total Value
Bahrain	478	28.61	3.81%
Oman	1	0.13	0.02%
Qatar	90	20.32	2.71%
Saudi Arabia	6	1.30	0.17%
United Arab Emirates	1	0.10	0.01%
Yemen	1	0.23	0.03%
Total	577	50.70	6.8%
AFRICA	Number of Issues	Amount USD Billion	% of Total Value
Gambia	1,018	0.79	0.11%
Sudan	30	17.44	2.32%
Total	1,048	18.23	2.4%
Europe & OTHERS	Number of Issues	Amount USD Billion	% of Total Value
Türkiye	1,425	56.40	7.51%
Total	1,425	56.40	7.5%
Supranational	Number of Issues	Amount USD Billion	% of Total Value
Supranational	273	114.28	15.22%
Total	273	114.28	15.22%
Grand Total	9,979	750.74	100%

المصدر: (IIFM, 2025) IIFM Sukuk Report

يوضح الجدول نسب إصدارات الصكوك قصيرة الأجل عالمياً مقسمة على عدة أقاليم، وقد بلغت قيمة 750,74 دولار أمريكي ب 9979 إصدار. بلغت نسبة الإقليم الأول المتمثل بآسيا 68,1 % وقد حققت ماليزيا أعلى نسبة فيه قدرت ب 60,46% أما الإقليم الثاني المتمثل في مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط كانت نسبته الاجمالية 6,8 % بينما أعلى نسبة فيه فكانت لقطر بنسبة 2,71 %، الإقليم الثالث المتمثل في إفريقيا بلغت نسبته الاجمالية 2,4 % وقد تضمن هذا الإقليم دولتين فقط وهي غامبيا والسودان، تمثل الإقليم الرابع في أوروبا ودول أخرى وكانت نسبته 7,5 % أما آخر تصنيف فكان للمؤسسات الدولية بنسبة 15,22%. ومنه نرى أن الإقليم الآسيوي قد تصدر العالم بنسبة تفوق النصف ثم تلتها المؤسسات الدولية أما الشرق الأوسط فكانت نسبته مواضعة وصغيرة مقارنة بمن سبقها.

4- مؤشر دولة التمويل الإسلامي:

الجدول (2-1): رتب مؤشر دولة التمويل الإسلامي

Countries	2025	Rank 2025	2024	Rank 2024	Change in Rank 2024-25
Saudi Arabia	88.42	1	88.58	2	+1
Malaysia	85.43	2	61.59	4	+2
Iran	79.91	3	90.30	1	-2
Brunei Darussalam	68.88	4	53.28	5	+1
Sudan	68.39	5	66.47	3	-2
Pakistan	62.20	6	40.44	8	+2
Indonesia	59.84	7	50.74	6	-1
Qatar	58.17	8	19.75	12	+4
Bangladesh	55.14	9	34.62	10	+1
United Arab Emirates	54.65	10	27.40	11	+1

المصدر: (CIIF, 2025) Global Islamic Finance Report

يمثل الجدول أحدث نتائج ورتب مؤشر دولة التمويل الإسلامي وقد احتلت السعودية المرتبة الأولى سنة 2025 بعد ان كانت في المرتبة الثانية في 2024، كما احتلت ماليزيا المرتبة الثانية وإيران المرتبة الثالثة، نلاحظ كذلك ان هذا التصنيف ضم أيضا قطر والامارات بالمرتبتين الثامنة والعاشرة على التوالي.

المبحث الثاني: الإطار النظري للشمول المالي

حظي الشمول المالي باهتمام كبير من طرف الباحثين، باعتباره أداة أساسية تساهم في تحسين المستوى المعيشي لمختلف فئات وشرائح المجتمع خاصة، كما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية عامة، وعليه سنتطرق الى الشمول المالي بمختلف جوانبه في هذا المبحث وذلك من خلال المطالب الآتية: مفهوم الشمول المالي، أبعاد ومؤشرات الشمول المال، واقع وتحديات الشمول المالي.

1. مفهوم الشمول المالي

يساهم الشمول المالي في دمج كافة فئات وشرائح المجتمع في المعاملات المالية، لذلك يعتبر أداة فعالة اقتصاديا واجتماعيا.

1. نشأة وتطور الشمول المالي:

في سنة 1993 ظهر مصطلح الشمول المالي (Inclusion Financial) (عكس الإقصاء) لأول مرة في دراسة ليشون lyshon و ثرفت thrift عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، حيث تطرق في هذه الدراسة الى أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية. كما ظهرت العديد من الدراسات في فترة التسعينات حول الصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول الى الخدمات المصرفية، أما في عام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد الى الخدمات المالية المتوفرة، وتجدر الإشارة هنا الى ضرورة التفريق بين التخلي الاختياري عن السعي وراء استخدام المنتجات و الخدمات المالية بسبب انعدام الحاجة لها، أو لأسباب ثقافية و عقائدية، و بين عدم استخدامها بسبب عدم القدرة على امتلاكها، و ينحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استهداف السبب من إقصائهم بشكل قصري من الشمول المالي و إيجاد السبل الكفيلة بالتغلب على أسباب وعوامل الإقصاء، ولا يهتم بمن اختاروا إقصاء أنفسهم عن استخدام المنتجات والخدمات المالية (سمير ، حتاوي، حبيب، و جبارين، 2017، صفحة 15).

بدأ الاهتمام بالشمول المالي منذ أوائل عام 2000 حيث كان هدفا مشتركا للعديد من الحكومات والبنوك المركزية في الدول النامية (بدر عجور، 2017، صفحة 9)، وسعت بعض الدول في عام 2003 لتنفيذ استراتيجيات الشمول المالي، فكانت أول هذه الدول ماليزيا والمملكة المتحدة، اذ قامت بتنفيذ استراتيجيات جديدة ومبتكرة لتطوير الشمول المالي في العالم والعمل على إفادة أكثر عدد من فئات المجتمع، كما تسعى العديد من دول الألفية الثالثة الى تطوير الشمول المالي (chakrbarty, 2011)، غير أن الاهتمام الدولي بالشمول المالي ازداد بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008 فقد ازداد التوجه العالمي نحو تحقيق الشمول

المالي من خلال سياسات وإجراءات تتخذها المؤسسات النقدية في مختلف الدول بهدف تعزيز وتسهيل وصول الخدمات لكافة شرائح المجتمع وتمكينهم من استخدام المنتجات المالية كافة وتوفيرها بتكاليف منخفضة إذ تم إنشاء التحالف الدولي للشمول المالي عام 2008 والذي يعد أول شبكة دولية للتعليم من تجارب الدول في مجال الشمول المالي. إذ يضم 94 دولة من الدول النامية ممثلة في 119 جهة أو مؤسسة تنقسم ما بين وزارات مالية وبنوك مركزية ويعمل التحالف على تطوير الأدوات المستخدمة لتطبيق الشمول المالي وتبادل الخبرات العملية الفنية بين الدول الأعضاء ومساعدتها في صياغة السياسات والاستراتيجيات الإصلاحية وآليات التطبيق فضلاً عن إعداد الزيارات التعليمية في ذات المجال (علاء الدين، 2020)، في سنة 2009 تم عقد أول مؤتمر سنوي للتحالف الدولي للشمول المالي بدولة كينيا، في سنة 2010، تعهدت أكثر من 55 بلدا بتحقيق الشمول المالي، وقام أكثر من 30 بلدا بإطلاق أو إعداد استراتيجية وطنية بهذا الشأن. وفي عام 2013، أطلقت مجموعة البنك الدولي البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية، مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المشتركة. وعملت العديد من الحكومات على إصدار سياسات وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة، بحيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة والشمولية في التشريعات الحالية، ويذكر أن هناك عدد من الدول قامت بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للشمول المالي في العالم (سمير ، حتاوي، حبيب، و جبارين، 2017)، في سنة 2017 عقد المؤتمر السنوي للتحالف الدولي للشمول المالي في كل من اندونيسيا، المكسيك، جنوب افريقيا، ماليزيا، ترينداد، توباجو، موزمبيق، فيجي، ومصر.

2. تعريف الشمول المالي:

- تعرفه مجموعة (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) على أنه: نفاذ كافة فئات المجتمع منها والميسورة إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم تلك الخدمات بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة (برنيه و آخرون، 2019، صفحة 1).
- عرفته المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) أنه: الحالة التي يتاح فيها لجميع البالغين في سن العمل الوصول إلى خدمات الإقراض والمدخرات والمدفوعات والتأمين مقدمة من مؤسسات مالية رسمية. من ثم ينطوي النفاذ المالي الفعال على تقديم الخدمات المالية إلى العملاء على نحو مريح ومسؤول بكلفة ميسورة مع استدامة عمل المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية بما يساعد على إتاحة خدمات مالية للعملاء المستبعدين والمحرومين من تلك الخدمات بدلا من الخيارات غير الرسمية المتاحة أمامهم (global standard setting bodies and financial inclusion for the poor, 2011)

- ويعرفه مركز الشمول المالي في واشنطن أنه: الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول لمجموعة كاملة من الخدمات ذات الجودة وبأسعار مناسبة وأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء (سعدان و محاجبية، 2018، صفحة 748).
- وعليه يمكن تعريف الشمول المالي على أنه العملية التي تهدف لدمج كافة فئات المجتمع في المعاملات المالية وتمكينهم من الوصول إلى كافة الخدمات المالية بما في ذلك القروض والمدفوعات والتأمين والحسابات البنكية بأقل التكاليف وبأحسن جودة.

3. أهداف الشمول المالي:

يمكن تحديد أهداف الشمول المالي فيما يأتي:

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية وذلك بتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء.
- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.
- تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة جدا من الاستثمار والتوسع.
- خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاقتصادي.
- يساهم في النمو الاقتصادي بسبب ازدياد الكفاءة المالية.
- يساهم في النزاهة المالية حيث أن المعايير الدولية تشجع عليها من خلال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتساند مكافحة الجريمة (موسى، 2018، صفحة 43).
- تقليص الفجوة في الوعي والتثقيف المالي لدى فئات المجتمع المختلفة من خلال تعزيز المناهج التعليمية بمواد أو مواضيع توعية مالية، أو من خلال تعزيز برامج ثقافية وتوعية مختلفة تعالج تدني المستويات الثقافية، حيث يجب أن تضمن برامج التوعية المالية شمول جيل المستقبل من الأطفال والشباب بحملات التوعية والتثقيف (وحيدة، 2023-2022، صفحة 11).
- كما يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (1-3): اهداف الشمول المالي

الاستقرار المالي	النزاهة والسلامة	الحماية المالية للعملاء
وذلك من خلال: -قاعدة بيانات متنوعة ومستقرة -الحد من مخاطر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي -تحمل الصدمات والاختلالات المالية -تعزيز الاستقرار الاجتماعي	وذلك من خلال: -مكافحة غسيل الأموال -مكافحة تمويل الإرهاب -السيطرة على إساءة استخدام النظام المالي	وذلك من خلال: -التثقيف المالي للعملاء الأكثر فقرا -تنظيم صياغة العقود والبنود والشروط ومعدلات الفائدة المالية السنوية والغرامات المالية -حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة وبسهولة ويسر

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على (فراج و عبد العزيز، 2021، صفحة 650)

4. أهمية الشمول المالي:

برزت أهمية الشمول المالي من خلال تأثيره الإيجابي على البيئة الاقتصادية والاجتماعية، وتتجلى أهميته فيما يلي:

- تعزيز استقرار النظام المالي: إن استقرار النظام المالي هو مجموعة من الآليات والأطر والأنظمة التي تعمل جميعها في ظل استراتيجية محددة لتعزيز قدرة القطاع المالي على مواجهة تداعيات الأزمات وتقليل فرص انتقال هذه الانعكاسات الى الاقتصاد الحقيقي، ومن الضروري أيضا أن يشتمل على مجموعة من المعايير والمؤشرات لاكتشاف نقاط القوة والضعف في النظام المالي، وذلك من خلال المراقبة والمتابعة بشكل دوري من طرف جهات محددة لها صلاحية تجديد الإجراءات التصحيحية لنقاط الضعف في الظروف العادية، وكذلك سلطة توجيه القطاع المالي نحو مواجهة تداعيات الأزمات عند حدوثها لتمكينه من الاستمرار في أداء وظيفتها كوسيط مالي (الشاذلي، 2014، صفحة 41).
- أتمتة النظام المالي: يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من الخدمات، وبما يجذب المزيد من المستخدمين مع الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والالكترونيات التي شهدها العالم خلال القرن الواحد والعشرين، كما أن أتمتة المدفوعات

المختلفة ستخلق فرصة لدخول المزيد من الأفراد في عداد مستخدمي النظام الرسمي (بوتينة، 2018، صفحة 09).

- تعزيز جهود التنمية الاقتصادية: هناك علاقة مباشرة بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي، ويرتبط مدى استخدام الخدمات المالية وانتشارها بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات. بالإضافة إلى تأثيره الإيجابي على سوق العمل.
 - تعزيز قدرة الأفراد في الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم: أظهرت الدراسات أن تحسين قدرة الأفراد على استخدام النظام المالي سيعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة والاستثمار في التعليم بالإضافة لتحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية (سعدان و محاجبية، 2018، صفحة 751).
 - مكافحة الأعمال غير الأخلاقية (غسيل الأموال وتمويل الإرهاب) لتحقيق النزاهة المالية: غسيل الأموال هو عملية يتم من خلالها تحويل الأموال التي تم الحصول عليها بطرق غير مشروعة إلى طرق مشروعة لإخفاء مصادرها غير القانونية. وتمويل الإرهاب هو استخدام الأموال لتمويل النشاطات الإرهابية، وتعتبر مجموعة العمل المالي (FATF) أن الاستبعاد المالي يجعل تتبع الأموال المشبوهة صعبا. وبالتالي فإن تعزيز الشمول المالي وتمكين كافة الأفراد من استخدام الخدمات المالية الرسمية يسهل عملية تتبع الأموال، فيزيد من مدى فعالية نظام مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.
- وقد تم وضع مجموعة من التوصيات من طرف مجموعة العمل المالي (FATF) حول مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وقد أصدرت كذلك مجموعة من المعايير والارشادات الخاصة، وقد تعهدت أكثر من 190 دولة بتطبيق هذه التوصيات، وتمثلت هذه الأخيرة فيما يلي:
- ورقة إرشادية حول الشمول المالي وتدابير منع غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب 2011.
 - ورقة إرشادية منقحة حول الشمول المالي وتدابير منع غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب 2013.
 - إرشادات (FATF) حول الشمول المالي وتدابير منع غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب مع ملحق خاص بالحرص الواجب اتجاه العملاء 2017

الشكل (1-6): أهمية الشمول المالي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق

II. أبعاد ومؤشرات الشمول المالي:

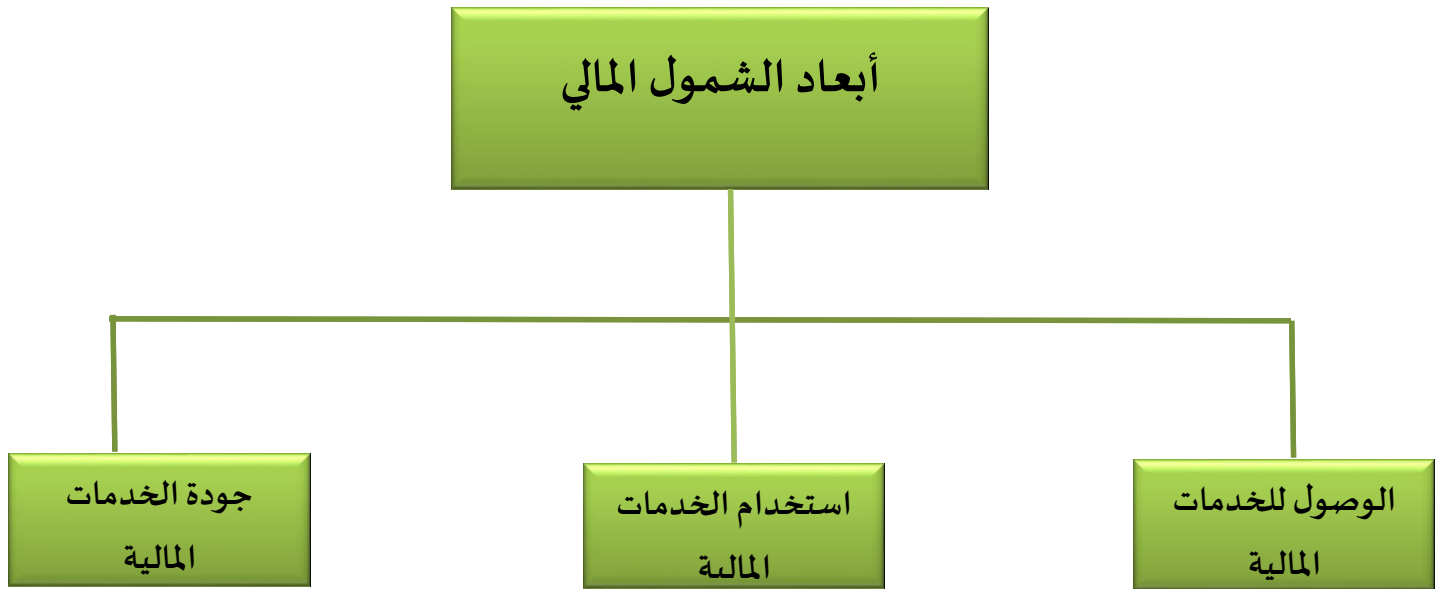
تسعى الدول الى توسيع نطاق الشمول المالي وذلك بالاعتماد على منتجات مالية مبتكرة وعالية الجودة، ما يعكس واقع الشمول المالي على المستوى العالمي، وعليه وجب التطرق الى أبعاد الشمول المالي ومؤثراته، وهي كالتالي:

1) أبعاد الشمول المالي:

- الوصول للخدمات المالية: يشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية.
- استخدام الخدمات المالية: يشير إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي والذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.
- جودة الخدمات المالية: تعتبر جودة الخدمات المالية مقياسا يعكس أهمية الخدمة المالية بالنسبة للعملاء، وتشمل الجودة آراء ومواقف العملاء اتجاه طلب الخدمة المالية، وتعتبر

الخدمة المالية تحديا يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة لدراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة (شني و بن لخضر، 2018، الصفحات 109-110).

الشكل (1-7): أبعاد الشمول المالي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق

2. مؤشرات الشمول المالي:

وتصنف هذه المؤشرات حسب أبعاد الشمول المالي وهي كالتالي:

الجدول (1-4): مؤشرات الشمول المالي:

المؤشرات قياسه	البعد
• عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني • مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية • عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلومتر مربع • حسابات النقود الالكترونية	الوصول الى الخدمات المالية

• مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة. • النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل	
• نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم • نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم • عدد حملة سياسة التأمين لكل 1000 من البالغين • عدد معاملات التجزئة عبر النقدية للفرد الواحد • عدد معاملات الدفع عبر الهاتف • نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر • نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت • نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية او دولية • نسبة الشركات المتوسطة او الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية • عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع • عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة	استخدام الخدمات المالية
• القدرة على تحمل التكاليف: 1- معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي بناء على الحد الأدنى للأجور	

2- متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري أساسي 3- متوسط تكلفة تحويلات الائتمان 4- نسبة العملاء الذين أفادوا أن رسوم المعاملات المالية غالية الثمن ● الشفافية: 1- نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية انعقاد القرض المالي 2- وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة ● حماية المستهلك: 1- مدى وجود قانون أو لائحة معايير للشكاوى والتعامل بين المستخدمين والمؤسسة المالية 2- مدى وجود إمكانية اللجوء إلى العدالة 3- نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع ● الراحة والسهولة: 1- نسبة الأفراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذي يقضونه في الانتظار في الطابور في فروع المؤسسات المالية 2- متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية ● التثقيف المالي: 1- حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الأساسية مثل: المعدل، المخاطرة، التضخم والتنويع 2- النسبة المئوية للبالغين الذين لا يستطيعون اعداد ميزانية لهم كل شهر ● المديونية (السلوك المالي):	جودة الخدمات المالية
--	-----------------------------

1- نسبة المقترضين الذين يتأخرون أكثر من 30 يوم عن سداد القرض 2- كيفية حل الأزمات المالية من قبل الزبائن أما بالاقتراض من الأصدقاء الأقارب، بيع الأصول، استخدام وفورات، أو قرض بنكي ● العوائق الائتمانية: 1- نسبة الوحدات الإدارية في المناطق الحضرية على الأقل بثلاثة فروع مالية رسمية للمؤسسات 2- نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المطلوب توفير ضمانات على اخر قرض مصرفي 3- مدى وجود عوائق أو نقص في المعلومات حول أسواق الائتمان	
---	--

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على (بدر عجور، 2017، الصفحات 16-17-18)

III. تحديات الشمول المالي:

- توجد العديد من المعوقات التي تحد من انتشار واتساع قاعدة الشمول المالي في العديد من الدول، والتي على جانبي العرض والطلب في مجال الخدمات المالية وتتمثل في:
- ضعف أو عدم الثقة في المؤسسات المالية القائمة وهذا ما يحد التعامل معها من قبل الأفراد.
 - البنية التحتية المالية الضعيفة والتي تنعكس سلبا على نوع الخدمات المالية المقدمة وجودتها وتكلفتها الأمر الذي يجعلها غير متاحة المستبعدة ماليا (مفيدة، 2023، صفحة 40).
 - ارتفاع التكاليف المرتبطة بتقديم الخدمات المالية، وهو عامل مهم للإقصاء المالي، إضافة إلى البطء والتعقيدات في التنفيذ والبيروقراطية، وهو ما يزيد من التكلفة والجهد والوقت المخصص لإتمام المعاملات، ومثل هذه العوامل تحفز على المعاملات غير الرسمية والتي عادة ما تكون في إطار الدائرة غير الرسمية للاقتصاد (بوسليماني، 2023، صفحة 32).
 - إن الاقتصاد الموازي يمثل نسبة كبيرة غير معروف حجمها من الاقتصاد وهؤلاء لا يفضلون التعامل مع الحكومة بأي شكل ويعتبرون البنك جزءا من الحكومة ويمكن في اعتقادهم أن ينتقل بيانات عن تعاملاتهم المالية للضرائب وغيرها من الأجهزة الحكومية (عطيل و مصطفىاوي، 2020، صفحة 49)

المبحث الثالث: الدراسات السابقة:

من خلال هذا المبحث سنقوم بالتطرق للدراسات السابقة التي تناولت موضوع هذه الدراسة والمتمثل في أثر التمويل الإسلامي على تعزيز الشمول المالي وطبيعة العلاقة بينهما وأبرز النتائج التي تم التوصل إليها، وينقسم هذه المبحث الى ثلاث مطالب الأول خاص بعرض الدراسات السابقة، أما الثاني فيتعلق بمناقشة هذه الدراسات، والثالث يتعلق بما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة.

1. عرض الدراسات السابقة:

في هذا المطلب سنتطرق الى مجموعة من الدراسات السابقة، تشمل الأجنبية والعربية في إطار موضوع دراستنا.

1. الدراسات العربية:

- دراسة (دريد و غريب، 2021): تهدف هذه الدراسة إلى بيان دور نظام التمويل الإسلامي كأداة لتوسيع الشمول المالي ، وتم تطبيق الدراسة على عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام في الجزائر، سنة 2021، بالاعتماد على الأساليب الإحصائية والاستدلالية، وتوصلت الى مجموعة نتائج أهمها أن التعامل بصيغ التمويل الإسلامي أكثر مقارنة بالتمويل التقليدي الذي يقوم على الفائدة، وأن تركيز البنوك الإسلامية عامة والجزائرية خاصة على صيغة المربحة في العملية التمويلية وإهمال باقي الصيغ، أدى الى اختلال في التوظيفات بين مختلف القطاعات.
- دراسة (بواحمد و بن قدور، 2023): تهدف هذه الدراسة الى التنبؤ برفع التمويل الإسلامي لنسبة الشمول الإسلامي، وتمت الدراسة على عينة من دول منظمة التعاون الإسلامي (ماليزيا، اندونيسيا، البحرين، الامارات، السعودية) خلال الفترة الممتدة من 2017-2021، وتم الاعتماد على أساليب إحصائية تمثلت في عدد البنوك الإسلامية وحجم أصولها وغيرها من المتغيرات وخلصت الدراسة بمجموعة نتائج أهمها أن مستوى الشمول المالي يرتفع بزيادة التمويل الإسلامي، حيث أن الرفع في حجم الأصول الإسلامية والتطور المالي الإسلامي وإصدار الصكوك يساهم في رفع احتمال الانتقال إلى مستويات أعلى من الشمول المالي.
- دراسة (بن عيشوبة، 2018): تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور التمويل الإسلامي في تعزيز مؤشرات الشمول المالي، وتمت الدراسة لعينة من الدول العربية خلال سنة 2018، واعتمدت على أساليب إحصائية مثل إحصائيات حول مؤسسات التمويل الإسلامي

وأخرى حول التدين والشمول المالي، وتوصلت الدراسة إلى أن قطاعات التمويل الإسلامي لها دور كبير في تحسين مستويات الشمول المالي في كثير من الدول العربية خاصة دول مجلس التعاون الخليجي.

■ دراسة (معمر و زمولي ، 2020): تهدف هذه الدراسة الى بيان دور التمويل الإسلامي في توسيع نطاق الشمول المالي، وتمت الدراسة على عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام في الجزائر خلال سنة 2020، وذلك من خلال الاعتماد على الأساليب الإحصائية عن طريق جمع المعلومات من خلال الاستبيان، وقد خلصت الدراسة الى عدة نتائج أبرزها: التمويل الإسلامي من أهم الآليات المناسبة لإيجاد حلول لإتاحة الخدمات والمنتجات المالية وتسهيل الوصول اليها واستخدامها وبالتالي فهو يوسع نطاق الشمول المالي

■ دراسة (عثمانية و عمامرة ، 2023): تهدف هذه الدراسة الى توضيح دور البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي، وتمت الدراسة على عينة من 13 دولة إسلامية خلال الفترة 2014-2020، وذلك باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية panel data ببرنامج 12views وقد خلصت الدراسة الى عدة نتائج أبرزها أن البنوك الإسلامية تساهم في تعزيز الشمول المالي في الدول محل الدراسة من خلال توفير خدمات مصرفية متنوعة ترضي أكبر شريحة من المتعاملين.

■ دراسة (الجويني و قندوز، 2021): تهدف الدراسة الى قياس استجابة الشمول المالي للتطورات في التمويل الإسلامي، وتم تطبيق الدراسة على 16 دولة عربية (الأردن، الامارات العربية المتحدة، تونس، الجزائر، المملكة العربية السعودية، السودان، العراق، عمان، فلسطين، قطر، الكويت لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا) خلال الفترة الممتدة من 2011 الى 2019، واعتمدت الدراسة على منهجية قياسية تستند الى نماذج السلاسل الزمنية المقطعية و تم اعتماد مؤشرين للشمول المالي هما أجهزة الصراف الآلي والفروع البنكية مع الأخذ بعين الاعتبار متغيرين مساعدين هما الإئتمان المحلي المقدم الى القطاع الخاص، ونصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي، وتم التوصل الى مجموعة نتائج أهمها ان للتمويل الإسلامي تأثير على الشمول المالي.

2. الدراسات الأجنبية:

■ دراسة (Priyonggo Suseno & Yeny Fitriyani, 2018)، تهدف هذه الدراسة الى معرفة دور التمويل الإسلامي في تحقيق الشمول المالي، تمت هذه الدراسة على دول منظمة التعاون الإسلامي و بالتحديد الدول التي تعتمد على الصيرفة الإسلامية خلال سنة

2015، تم استخدام تحليل الانحدار للبيانات اللوحية panel data régression لتقدير العلاقة بين تطور التمويل المالي و الشمول المالي، بالإضافة إلى طريقة المربعات الصغرى EGLS، و بالاعتماد على مؤشر الشمول المالي Sharma، وباستخدام ثلاثة نماذج غير معيارية لنموذج الأثر العشوائي REM، و توصلت الدراسة إلى أنه يوجد ارتباط ضعيف بين الشمول المالي وتطور التمويل الإسلامي في تلك الدول، وأن التمويل الإسلامي ليس له اهتمام جاد بالتمويل الشامل لأنه لا يزال في مرحلة النمو أو مرحلة الاعتراف الدولي.

■ دراسة (Asli Demirguc-Kunt, Leora Klapper, & Douglas Randall, 2013)، تهدف هذه الدراسة إلى فهم العلاقة بين التمويل الإسلامي والشمول المالي، تمت هذه الدراسة على عينة تضم أكثر من 65000 بالغ من 64 اقتصادا خلال سنة 2011، واعتمدت هذه الدراسة على بيانات من مصادر موثوقة بالإضافة للاستبيان، وتوصلت الدراسة الى أن المسلمين أقل احتمالا لامتلاك حسابات بنكية أو الادخار في مؤسسات مالية رسمية مقارنة بغير المسلمين، في المقابل لا يوجد فرق في مسألة الاقتراض.

■ دراسة (hadj ali & bidi aissaoui, 2024) تهدف هذه الدراسة إلى إظهار أثر التمويل الإسلامي على الشمول المالي، تمت هذه الدراسة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2021، باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، تم استخدام إجمالي ودائع بنك البركة كمقياس للتمويل الإسلامي، كما تم استخدام عدد أجهزة الصراف الآلي كمؤشر للشمول المالي، وخلصت الدراسة الى وجود علاقة إيجابية بين التمويل الإسلامي والشمول المالي، ومع ذلك لا يزال هذا التأثير ضعيفا في الجزائر.

■ دراسة (Sher Khan, Abdul Wahab , & Izhar Ullah, 2025) تهدف هذه الدراسة لتوضيح العلاقة بين الصيرفة الإسلامية و الوصول المالي، تمت هذه الدراسة في ست دول إسلامية، تم استخدام بيانات المسح الكمي المقطعي لفحص الارتباط بين مستوى سوق الصيرفة الإسلامية و الشمول المالي و الذي يضم فتح الحسابات و الادخار لدى المؤسسات المالية و الوعي بالخدمات المصرفية، و نتج عن هذه الدراسة وجود علاقة قوية بين الصيرفة الإسلامية و الوصول المالي خاصة الدول التي تمتلك حصة سوقية عالية من الصيرفة الإسلامية مثل ماليزيا و المملكة العربية السعودية.

■ دراسة (Oladotun Larry Anifowose & Bibi Zaheenah Chummun, 2025)، تهدف هذه الدراسة الى تحليل العوامل المؤثرة على الشمول المالي، تمت هذه الدراسة على 45 دولة في افريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة من 1999 الى 2024، استخدمت هذه الدراسة تقنية المربعات الصغرى الجزئية في تحليل البيانات، وخلصت الدراسة الى ان

الشمول المالي يتأثر إيجاباً بكل من النمو الاقتصادي والصيرفة الإسلامية وعدد مستخدمي الإنترنت.

II. مناقشة الدراسات السابقة:

1- من حيث التوجه المنهجي والجغرافي:

تنوعت الدراسات المعروضة بين النطاق العربي والأجنبي، حيث ركزت الدراسات العربية على المغرب العربي ودول الخليج العربي، باستخدام المناهج الوصفية التحليلية والاعتماد على الاستبيان لملاسة الواقع، بينما تميزت الدراسات الأجنبية بنزعة قياسية مقارنة شملت عينات ضخمة من الدول منها العربية والأجنبية.

2- من حيث دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي:

أجمعت أغلب الدراسات على وجود علاقة طردية إيجابية بين تطور التمويل الإسلامي وارتفاع مستوى الشمول المالي، حيث أن الأول يعتبر أساسياً لتعزيز الشمول المالي، ويتضح ذلك من خلال قدرة البنوك الإسلامية على استقطاب شرائح مجتمعية كانت ترفض التعامل مع النظام المصرفي التقليدي لأسباب دينية أو ثقافية، مما أدى إلى توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات.

3- من حيث التباين في النتائج بين الدول:

من خلال الدراسات نرى أنه يوجد اختلاف في بعض النتائج، حيث أكدت بعض الدراسات وجود علاقة قوية في بعض الدول مثل ماليزيا والسعودية، بينما أشارت بعض الدراسات الأجنبية إلى وجود ارتباط ضعيف في بعض المناطق الأخرى، وهذا يوضح أن أثر التمويل الإسلامي ليس مطلقاً بل يعتمد بشكل كبير على مستوى الثقيف المالي والوعي لدى الأفراد والتطور في التكنولوجيا المالية.

III. ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

1- من حيث الفترة الزمنية:

نلاحظ أن معظم الدراسات السابقة توقفت حتى سنة 2021، بينما دراستنا شملت بيانات حديثة لسنة 2022 ومتزامنة مع فترة انتعاش التكنولوجيا المالية.

2- من حيث الإطار المكاني:

نرى أن معظم الدراسات السابقة أسقطت دراستها إما على الجزائر أو على عينات متفرقة من الدول الإسلامية المتباعدة جغرافياً مثل إندونيسيا وماليزيا مع بعض الدول العربية، بينما دراستنا أسقطت على

دول مجلس التعاون الخليجي والتي تعتبر تكتل جغرافي، والتي تتميز بوفرة مالية، بنية تحتية رقمية متطورة، وتوجه قوي نحو التنوع الاقتصادي.

3- جدول ملخص المقارنة:

الجدول (5-1): ملخص مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

وجه المقارنة	دراستنا	الدراسات السابقة
الفترة الزمنية	تمتد حتى 2022	ما بين 2011 و 2021
العينة	تكتل مجلس التعاون الخليجي	دول متفرقة أو بنوك جزائرية محددة
المنهجية	نموذج بانل محدث Panel data	نماذج قياسية متنوعة panel data
التركيز النوعي	الإقصاء المالي الثقافي، الديني، التكنولوجي	النمو الاقتصادي، حجم الأصول

خاتمة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى تاريخ ونشأة التمويل الإسلامي، حيث توصلنا إلى أنه نظام ربحي قائم على التعاليم الإسلامية، تخضع معاملاته لقواعد الفقه الإسلامي الذي يحرم الربا ويمنع الغرر، كما يعتمد على مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة، عكس التمويل التقليدي القائم على الفوائد الربوية بما يخالف الشريعة الإسلامية، كما تأكدنا من خلال عرض واقع التمويل الإسلامي في العالم الإسلامي والعربي إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي من الدول الرائدة في مجال التمويل الإسلامي.

أشار المبحث الثاني والمتعلق بالشمول المالي إلى أن هذا الهدف الجوهرى لهذا الأخير يتمثل في تمكين كافة فئات المجتمع من الوصول إلى جميع الخدمات المالية في أسرع وقت وأقل تكلفة، مما يساهم في تلبية احتياجات الأفراد وتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار المالي وتنشيط الدورة الاقتصادية.

تم التوصل من خلال المبحث الثالث إلى أن أغلب الدراسات أكدت على وجود أثر إيجابي للتمويل الإسلامي على الشمول المالي كما أشارت بعض الدراسات إلى اختلاف في درجة التأثير، يمكن أن يكون بسبب ضعف الوعي المالي أو البنية التحتية الرقمية... الخ.

الفصل الثاني

دراسة قياسية لأثر التمويل الإسلامي على مؤشرات الشمول
المالي في دول مجلس التعاون الخليجي

مقدمة الفصل الثاني:

في هذا الفصل سنقوم بدراسة قياسية نتطرق فيها إلى مدى تأثير التمويل الإسلامي على الشمول المالي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة ما بين 2011-2022، حيث سيتم تحديد عينة الدراسة، واتباع تسلسل منهجي لمجموعة من الاختبارات المهمة لتقدير الدراسة كما سيتم شرح طريقة تقدير النموذج وذلك من خلال شرح الخطوات المتبعة في ذلك، تم الاعتماد على مجموعة معطيات وبيانات إحصائية بالاعتماد على نموذج بانل وبرنامج 10Eveiws قصد تحليلها للتوصل إلى نتائج الدراسة. وتم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث وهي:

- المبحث الأول: عينة الدراسة.
- المبحث الثاني: وصف متغيرات الدراسة.
- المبحث الثالث: عرض ومناقشة نتائج الدراسة القياسية.

المبحث الأول: عينة الدراسة

يتضمن هذا البحث تحديد عينة الدراسة حيث تتمثل هذه العينة في دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء عمان، وهي السعودية والكويت وقطر والبحرين والامارات العربية المتحدة.

1. عينة الدراسة:

تم اختيار خمس دول من مجلس التعاون الخليجي كعينة للدراسة من أصل ست دول أعضاء نظرا لعدم توفر البيانات اللازمة للدولة السادسة والمتمثلة في سلطنة عمان، سنعرض فيما يلي تعريف لدول عينة الدراسة والتي تمثلت في:

■ المملكة العربية السعودية:

المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية، ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ولغتها هي اللغة العربية، وعاصمتها مدينة الرياض. ونظام الحكم في المملكة ملكي، ويكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء، تقع المملكة في أقصى الجنوب الغربي من قارة آسيا، ويحدها غربًا البحر الأحمر، وشرقًا الخليج العربي والإمارات العربية المتحدة وقطر، وشمالا الكويت والعراق والأردن، وجنوبًا اليمن وسلطنة عمان، تشغل المملكة أربعة أخماس شبه جزيرة العرب بمساحة تقدر بأكثر من 2.250.000 كيلومتر مربع.

■ الكويت:

هي دولة عربية مسلمة، تقع في الزاوية الشمالية الغربية للخليج. يحدها من الشمال العراق، ومن الجنوب والغرب المملكة العربية السعودية، كما يحدها من الشرق الخليج العربي. وللكويت أهمية تجارية نتيجة لموقعها الذي يعد منفذًا طبيعيًا لشمال شرق الجزيرة العربية، تبلغ مساحة دولة الكويت 17.818 كيلومترًا مربعًا، نظام الحكم بدولة الكويت أميري ديمقراطي.

■ قطر:

دولة قطر هي دولة مستقلة ذات سيادة في منطقة الشرق الأوسط، وهي شبه جزيرة تقع في الخليج العربي. ومنذ استقلالها الكامل عن بريطانيا في عام 1971، برزت قطر باعتبارها إحدى أكثر منتجي النفط والغاز أهمية في العالم. وهي دولة إسلامية عربية تتمثل القوانين والأعراف فيها للشريعة الإسلامية، يبلغ عرض مساحتها حوالي 100 كم وتمتد بطول 200 كم في الخليج. وتحتوي قطر على العديد من الجزر، جاور دولة

قطر من حدودها الجنوبية المملكة العربية السعودية كما تجاور البحرين والإمارات العربية المتحدة وإيران من ناحية البحر.

■ البحرين:

البحرين مملكة دستورية تقع في قلب الخليج العربي غربي القارة الآسيوية ويعتبر نظام الحكم في البحرين ملكي دستوري وراثي وبالرغم من محدودية مواردها الطبيعية، استطاعت البحرين من خلال استغلالها الأمثل لمواردها البشرية وموقعها الجغرافي الاستراتيجي أن تحقق طفرة اقتصادية وتنموية وعمرانية هائلة، وإنجازات رائدة في ترسيخ حقوق الإنسان والتنمية البشرية والاجتماعية وتعزيز التعايش السلمي بين جميع الأديان والمذاهب والحضارات والثقافات.

■ الإمارات العربية المتحدة:

تتألف دولة الإمارات العربية المتحدة من سبع إمارات وهي أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة والفجيرة وعاصمتها في أبو ظبي. وتغطي الصحراء أربعة أخماس مساحة دولة الإمارات لكنها مع ذلك تتميز بمناظر طبيعية متباينة ومتنوعة، وعلى الرغم من صغر مساحتها، أصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة لاعباً محورياً مؤثراً في الشؤون الإقليمية والدولية. (الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2025)

المبحث الثاني: وصف متغيرات الدراسة

تعتمد كل دراسة قياسية على مجموعة من المتغيرات التي يقوم عليها نموذج الدراسة للوصول الى النتائج الخاصة بموضوع الدراسة إذ لا يمكن الوصول الى النتائج دون بناء نموذج للدراسة، لذلك سنقوم من خلال هذا المبحث بتحديد المتغيرات المستخدمة خلال هذه الدراسة مع توضيح النموذج المعتمد.

1. المتغيرات المستخدمة في نموذج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات الرئيسية، حيث شملت هذه المتغيرات نوعين إحداهما متغيرات مستقلة والأخرى متغيرات تابعة، بالنسبة للمتغيرات المستقلة فقد تمثلت في مؤشر التمويل الإسلامي (IFCI)، مؤشر الإنفاق الحكومي (GS) والتضخم (INF)، أما بالنسبة للمتغير التابع فتمثل في عدد المودعين في البنوك التجارية لكل 1000 شخص، وكان هذا من أجل تقييم أثر التمويل الإسلامي على مؤشرات الشمول المالي، وفيما يلي شرح للمتغيرات:

(أ) المتغيرات المستقلة:

● مؤشر التمويل الإسلامي:

يعد مؤشر التمويل الإسلامي، الذي طورته شركة إديز للاستشارات في عام 2011 أقدم مؤشر لتصنيف الدول المختلفة فيما يتعلق بحالة الصيرفة والتمويل الإسلامي ودورها الريادي في الصناعة على المستوى الوطني ومقياس الى المستوى الدولي، ويتكون هذا المؤشر من 8 متغيرات إذ ينحصر بين 1 (أدنى معدل لاستخدام الخدمات المصرفية الإسلامية) و100 (أعلى معدل لاستخدام الخدمات المصرفية الإسلامية).

● مؤشر الإنفاق الحكومي (GS):

هو مقياس اقتصادي يُستخدم لتقدير إجمالي الأموال التي تنفقها الحكومة ووحداتها الإدارية (المركزية والمحلية) خلال فترة زمنية محددة لشراء السلع والخدمات، وتقديم الخدمات العامة، وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.

● التضخم (INF):

يمثل زيادة في الطلب عما هو معروض من سلع وخدمات في السوق ما يؤدي بطبيعة الحال إلى ارتفاع أسعار تلك السلع أو الخدمات بشكل كبير ومتسارع ومنه إلى انخفاض قيمة العملة (تومي و منصور، 2024)

(ب) المتغير التابع:

- مؤشر عدد المودعين في البنوك التجارية لكل 1000 شخص (FII):

هو مقياس إحصائي يُستخدم لتقييم مستوى الشمول المالي، ويعرّف بأنه إجمالي عدد أصحاب حسابات الودائع (أفراد ومؤسسات غير مالية) لدى البنوك التجارية مقابل كل 1000 شخص بالغ في الدولة. (البنك الدولي).

II. طريقة التقدير وصياغة النموذج:

يقوم هذا المطلب بتوضيح الطريقة والنموذج المعتمد عليهما في الدراسة للوصول الى النتائج التي توضح أثر التمويل الإسلامي على مؤشرات الشمول المالي.

أ) طريقة التقدير:

من خلال هذه الدراسة وإتباعا لطبيعة الدراسة، سوف نستخدم نموذج بانل، وهذا بعد إجراء اختبارات تؤكد صحة هذا النموذج، وبخصوص هذه الاختبارات فسوف نقوم أولاً بإجراء اختبار التجانس والذي يوضح لنا صحة نموذج بانل من عدمه، لننتقل بعد ذلك إلى إجراء اختبار السلاسل الزمنية المقطعية، ويمكن لهذا الاختبار أن يشير إلى إمكانية وجود علاقة تكامل المشترك، لننتقل بعد ذلك إلى إجراء اختبار علاقة التكامل المشترك عن طريق اختبار Kao، وإذا تأكدنا من وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات المستقلة والتابعة، نقوم بتقدير هذه العلاقة في المدى الطويل وفق طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً FMLOS.

ب) صياغة نموذج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة سيتم استخدام نموذج قياسي واحد بالاعتماد على نموذج بيانات بانل كما يلي:

$$FII_{i,t} = \alpha_i + \beta_1 IFCI_{i,t} + \beta_2 GS_{i,t} + \beta_3 INF_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

بحيث أن:

- $FII_{i,t}$: عدد المودعين في البنوك التجارية لكل 1000 شخص ويمثل المتغير التابع.
- $IFCI_{i,t}$: مؤشر التمويل الإسلامي ويمثل متغير مستقل.
- $GS_{i,t}$: مؤشر الإنفاق الحكومي ويمثل متغير مستقل.
- $INF_{i,t}$: معدل التضخم ويمثل متغير مستقل.

كما يضم هذا النموذج خمس دول من دول مجلس التعاون الخليجي أي أن $n=5$ والتي تعرف بعدد الوحدات المقطعية i في حين تحتوي كل وحدة مقطعية على سلسلة زمنية لعدد $t=12$ بحيث أن t تغطي الفترة الزمنية

من 2011 الى 2022 وبالتالي يكون عدد المشاهدات المستخدمة في التحليل ($n \cdot t$) هو 60 مشاهدة لكل نموذج.

المبحث الثالث: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

في هذا المبحث سنقوم بتقدير النموذج القياسي لكل عينة، وذلك عن طريق اتباع الخطوات المذكورة سابقا لنموذج بانل، كما سنقوم بمناقشة نتائج هذه الدراسة.

1. نتائج قياس أثر التمويل الإسلامي على مؤشرات الشمول المالي في دول مجلس التعاون الخليجي:

في هذا المطلب سنقوم بتقدير نتائج قياس أثر التمويل الإسلامي على مؤشرات الشمول المالي في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك باستخدام بيانات بانل خلال فترة زمنية محددة، عن طريق إتباع المنهجية التالية:

أولا نقوم بإجراء اختبار الإحصاء الوصفي لتقديم صورة شاملة وموجزة عن عينة الدراسة ووصف خصائصها وللتأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ثم نقوم بفحص الارتباط بين المتغيرات الأساسية عن طريق تحليل مصفوفة الارتباط من أجل تحديد قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات، يليه اختبار التجانس الذي يهدف إلى تحديد درجة التجانس في العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة في دول عينة الدراسة، بعده نقوم باختبار استقرارية السلاسل الزمنية المقطعية لضمان مصداقية النتائج، ويضمن هذا التسلسل سلامة وصحة النموذج بالإضافة الى دقة النتائج.

1. الإحصاء الوصفي:

يعد هذا الاختبار خطوة أساسية قبل اجراء التقدير القياسي وقد توصلنا للنتائج التالية الموضحة في الجدول:

الجدول (1-2): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

	FII	IFCI	GS	INF
Mean	1164.497	34.34317	80.09167	1.904446
Max	2154.708	84.21000	104.3761	5.826216
Min	511.5355	8.000000	51.54776	-2.540315
Std.Dev	369.6987	17.58218	13.27412	1.889543
Obser	60	60	60	60

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EViews10

استنادا الى نتائج مخرجات EViews10 الموضحة في الجدول نلاحظ ما يلي:

❖ عدد المودعين في البنوك التجارية لكل 1000 شخص (IFF): حقق هذا المتغير متوسط حسابي ب قيمة 1164.497 ما يدل على الانتشار الواسع للشمول المالي في دول العينة، كما نلاحظ ان المتغير يسجل أعلى قيمة عند 2154.708 وأدنى قيمة عند 511.5355، وتعكس قيمة الانحراف التي قدرت ب 369.6987 وجود اختلاف في الوصول للخدمات المصرفية في دول العينة مما يشير إلى التباين في سياسات القطاع المصرفي ومستوى الوعي المالي لدى دول العينة.

❖ مؤشر التمويل الإسلامي (IFCI): سجل هذا المتغير متوسط بقيمة 34.34317 مما يعكس مدى تطور ونمو التمويل الاسلامي في دول العينة، كما أظهرت البيانات أن أعلى قيمة سجلت كانت 84.21000 بينما كانت أدنى قيمة 8.000000، مما يدل على تحقيق قفزة في قطاع التمويل الإسلامي في دول الخليج خلال فترة الدراسة، كذلك بلغت قيمة الانحراف المعياري 17.58218 وهي قيمة مرتفعة نسبيا مقارنة بالمتوسط مما يشير الى وجود تشتت ملحوظ يدل على تباين في مستوى التمويل الإسلامي لدى دول العينة.

❖ مؤشر الانفاق الحكومي (GS): بلغ المتوسط قيمة 80.09 كما تراوحت أدنى قيمة واعلاها بين 51.54 و 104.37 وهي قيم قريبة من المتوسط، ويتضح من هذه القيم وجود استقرار وانتظام في السياسة المالية لدول الخليج، كما يوضح الجدول تسجيل انحراف معياري منخفض نوعا ما قدر ب 13.27 يعكس توافق في السياسات المالية لدول العينة.

❖ معدل التضخم (INF): سجل التضخم متوسطا قدر ب 1.90 بينما سجل كذلك انحرافا معياريا قدر ب 1.88 مما يدل على وجود تفاوت مرتفع في مستويات الأسعار لدى دول عينة الدراسة، كما قد لاحظنا تسجيل نسبة سالبة قدرت ب (2.54 -) مما يدل على وجود انكماش مالي قد مرت به دول العينة.

(2) الارتباط بين متغيرات الدراسة:

بعد الانتهاء من مرحلة التحليل الوصفي سننتقل الى مرحلة أخرى مهمة وأساسية قبل التقدير القياسي وهي مرحلة تحليل العلاقة بين المتغيرات عن طريق اختبار الارتباط، يظهر الجدول التالي مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج:

الجدول رقم (2-2): مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج

	FII	IFCI	GS	INF
FII	1.000000	0.613966	0.198476	- 0.093001
IFCI	0.613966	1.000000	0.541950	- 0.077389
GS	0.198476	0.541950	1.000000	- 0.293080
INF	- 0.093001	- 0.077389	- 0.293080	1.000000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EViews10

بالاعتماد على النتائج الموضحة في الجدول نلاحظ ان مصفوفة الارتباط قد أظهرت ما يلي:

- وجود علاقة طردية معتدلة بين عدد المودعين في البنوك التجارية لكل 1000 شخص وبين مؤشر التمويل الإسلامي وهو ما تعكسه القيمة الموجبة المعتدلة لمعامل الارتباط المقدرة ب 0.613966 وبالتالي أي زيادة في المتغير المستقل المتمثل في مؤشر التمويل الإسلامي ستؤدي الى زيادة في عدد المودعين في البنوك التجارية.
- وجود علاقة طردية ضعيفة بين عدد المودعين في البنوك التجارية لكل 1000 شخص وبين مؤشر الانفاق الحكومي وهو ما تعكسه القيمة الموجبة الضعيفة لمعامل الارتباط المقدرة ب 0.198476 وبالتالي فإن النتائج تظهر ارتباط محدود ما بين المتغيرين.
- وجود علاقة عكسية ضعيفة جدا بين المتغير التابع المتمثل في عدد المودعين في البنوك التجارية لكل 1000 شخص وبين المتغير المستقل الأخير المتمثل في معدل التضخم وهو ما تعكسه القيمة السالبة الضعيفة لمعامل الارتباط والمقدرة ب (-0.093001) مما يشير الى ارتباط شبه منعدم بين هذين المتغيرين كما انهما يسيران في اتجاهين متعاكسين.
- عدم وجود ارتباطات قوية بين المتغيرات المستقلة مما يدل على عدم وجود مشكلة التعدد الخطي ويظهر ذلك من خلال قيم الارتباط المسجلة في الجدول بين كل متغير ومتغير، حيث لم تتجاوز القيم المسجلة النسب التي يعتبر فيها التعدد الخطي مشكلة، مما يعزز الاعتماد على هذا النموذج.

(3) اختبار التجانس:

يعتبر اختبار التجانس اختبار مهم في تحليل بيانات بانل، وسنقوم من خلال هذا الاختبار بالتحقق من مدى تماثل المعلومات والثوابت بالاعتماد على ثلاث فرضيات، وقد أظهرت نتائج مخرجات برنامج EViews ما يلي:

H0: رفض الفرضية

H1: قبول الفرضية

الجدول (3-2): نتائج اختبار التجانس (Hsiao Test)

الفرضيات	قيمة واحتمالية	القرار	التعليق
1	2.015538 (0.033844)	رفض فرضية العدم	لا يوجد تجانس كلي
2	1.395005 (0.200512)	قبول فرضية العدم	المعلومات الانحدارية للمتغيرات التفسيرية متماثلة بين الدول
3	4.001761 (0.006725)	رفض فرضية العدم	الثوابت غير متجانسة لكل الدول محل الدراسة

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على EViews10

- تحليل نتائج الفرضية 1: تقوم هذه الفرضية باختبار تجانس المعلومات الانحدارية والثوابت معا، نلاحظ تسجيل قيمة احتمالية تقدر ب 0.033844 والتي تعتبر أصغر من مستوى المعنوية المقدر ب 0.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم مما يدل على عدم وجود تجانس كلي.
- تحليل نتائج الفرضية 2: تقوم هذه الفرضية على اختبار تجانس المعلومات الانحدارية فقط، نلاحظ تسجيل قيمة احتمالية تقدر ب 0.200512 والتي تعتبر أكبر من مستوى المعنوية المقدر ب 0.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم مما يدل على أن استجابة المتغيرات لا تختلف بين الدول محل الدراسة.
- تحليل نتائج الفرضية 3: تقوم هذه الفرضية باختبار تجانس الثوابت فقط، نلاحظ من النتائج ان القيمة الاحتمالية بلغت 0.006725 والتي تعتبر أصغر من مستوى المعنوية المقدر ب 0.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم مما يدل على عدم تجانس الثوابت في دول العينة. وبالتالي نستنتج أن النموذج الأمثل للدراسة هو نموذج بانل.

(4) استقرارية السلاسل الزمنية المقطعية:

من أجل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية قمنا بالاعتماد على اختبارين مهمين هما اختبار LLC (Levin, Lin & Chu) واختبار IPS (Im, Pesaran and Shin) وقد أظهرت النتائج ما يلي:

الجدول (4-2): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية المقطعية

		Level I (0)			1es Difference		
		Individual intercept	Individual intercept and trend	None	Individual intercept	Individual intercept and trend	None
		Prob	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob
FII	LLC	0.9974	0.0502	0.9595	0.0000	0.0000	0.0001
	IPS	0.9978	0.7209	0.9998	0.0059	0.0362	0.0003
IFCI	LLC	0.2650	0.0000	0.9993	0.0000	0.0000	0.0000
	IPS	0.9705	0.0758	1.0000	0.0001	0.0255	0.0071
GS	LLC	0.0072	0.1429	0.6259	0.0027	0.0000	0.0000
	IPS	0.1832	0.9486	0.9135	0.2296	0.2400	0.0008
INF	LCC	0.1538	0.9864	0.0687	0.0054	0.0346	0.0000
	IPS	0.0834	0.6881	0.1205	0.0087	0.0051	0.0001
Notes: ***Significant at the 1%; **Significant at the 5%; *Significant at the 10%. and no Not Significant							

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EViews10

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أن قيم جميع الاختبارات لكل متغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى (10) حيث ان جميع القيم الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية المقدر ب 0.05، بينما نلاحظ انخفاض في القيم الاحتمالية عند المستوى الأول بحيث ان كل القيم الاحتمالية أصغر من مستوى

المعنوية 0.05 مما يدل على أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة من الدرجة الأولى ومتكاملة، وهذه النتيجة تدل على إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك.

(5) اختبار التكامل المشترك:

من خلال نتائج الاختبار السابق لاحظنا ان متغيرات الدراسة متكاملة من نفس الدرجة مما يجعلنا نقوم باختبار KOA التكامل المشترك من اجل التحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات والذي يقوم على فرضيتين هما:

H_0 : لا يوجد تكامل مشترك.

H_1 : يوجد تكامل مشترك.

الجدول (5-2): نتائج اختبار KAO التكامل المشترك

النموذج: المتغير المستقل		
	T-Statistic	Prob
ADF	-0.384716	0.0041
Notes: ***Significant at the 1%; **Significant at the 5%; *Significant at the 10%. and no Not Significant		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EViews10

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ ان القيمة الاحتمالية قد قدرت بنسبة 0.0041 والتي تعتبر أصغر من مستوى المعنوية المقدر بنسبة 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية العدمية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1) مما يدل على تأكيد وجود علاقة توازنية بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة على المدى الطويل.

(6) تقدير علاقة التكامل المشترك

بعد القيام باختبار التكامل المشترك الذي أوضح ان المتغيرات التابعة والمستقلة متكاملة من نفس الدرجة مما يدل على وجود علاقة توازنية بينها على المدى الطويل سنقوم الان بتقدير هذه العلاقة عن طريق استخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً التي تتميز بكونها تسمح للمعلمات بان تكون أكثر اتساقاً مما يمنع تحيز النتائج كما يسمح أيضاً بمعالجة مشكلة الارتباط الذاتي، وقد توصلنا للنتائج التالية الموضحة في الجدول:

الجدول (6-2): نتائج تقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا FMLOS

النموذج: المتغير المستقل	
IFCI	4.464497 (0.0001)*
GS	-2.246403 (0.0294)
INF	-0.727268 (0.4704)
R-Squared	0.604278
Adjus R- Squared	0.545341
Notes: (Prob);*Significant at the 1%; **Significant at the 5%; ***Significant at the 10%. and no Not Significant	

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EViews10

- سجل مؤشر التمويل الإسلامي قيمة موجبة قدرت ب 4.464497 بينما بلغت قيمته الاحتمالية 0.0001 وهي أصغر من 0.01 مما يدل على وجود علاقة طردية قوية ومعنوية جدا احصائيا بين التمويل الإسلامي والشمول المالي بحيث أن أي زيادة بوحدة واحدة في التمويل الإسلامي تؤدي الى زيادة في المتغير التابع المتمثل في عدد المودعين في البنوك التجارية لكل 1000 شخص والذي يعد مؤشر من مؤشرات الشمول المالي ب 4.464497 وحدة، وهذا يعكس ان للتمويل الإسلامي أثر إيجابي وقوي على الشمول الإسلامي.
- أما بالنسبة لمؤشر الانفاق الحكومي فقد سجل قيمة سالبة قدرت ب (-2.246403) بينما بلغت قيمته الاحتمالية 0.0294 مما يعكس علاقة عكسية معنوية احصائيا وهذا يدل على أن للإنفاق الحكومي أثرا سلبيا على المتغير التابع في دول عينة الدراسة.
- أما بالنسبة للمتغير المستقل الأخير وهو معدل التضخم فقد سجل قيمة سالبة قدرت ب (-0.727268) بينما بلغت قيمته الاحتمالية 0.4704 والتي تعتبر أكبر من مستوى المعنوية 0.05

مما يدل على ان التضخم يعكس أثرا سلبيا على المتغير التابع إلا ان هذا الأثر غير معنوي احصائيا لأنه أصغر من مستوى المعنوية وبالتالي لا يعد عاملا مؤثرا ولا يعتمد عليه في تعميم النتائج.

- أظهرت النتائج أيضا أن نسبة معامل التحديد المعدل قد بلغت 0.545341 مما يعني ان المتغيرات المستقلة المستعملة في الدراسة تفسر 54.5% من التغيرات الاتي تقع للمتغير التابع في دول عينة الدراسة أما النسبة المتبقية فتفسرها عوامل مختلفة أخرى.

II. مناقشة نتائج الدراسة القياسية واختبار الفرضيات:

من خلال هذا المطلب سنقوم بتحليل النتائج المتحصل عليها خلال الدراسة التي قمنا بها على دول مجلس التعاون الخليجي وذلك من اجل تقييم أثر التمويل الإسلامي على مؤشرات الشمول المالي وسيكون ذلك عن تفسير النتائج اقتصاديا، كما سنقوم باختبار الفرضيات التي قمنا بصياغتها خلال الدراسة للتأكد من صحتها.

1- التفسير الاقتصادي للنتائج:

بينت النتائج التي توصلنا اليها خلال الدراسة القياسية أن التمويل الإسلامي يعكس أثرا إيجابيا قويا ومعنويا على الشمول المالي، وهذا يدل على أن له دورا فعالا في توسع الشمول المالي في دول مجلس التعاون الخليجي وبالتالي أي زيادة ونمو في التمويل الإسلامي تعكس بدورها نموا في الشمول المالي أيضا، ويعود ذلك لسببين أولهما أن التمويل الإسلامي ساهم في دمج فئات جديدة مستبعدة وهي الفئة التي ترفض التعامل مع البنوك التقليدية بسبب عدم توافقها مع القيم الدينية الإسلامية والتي تمثل الفئة الغالبة في دول مجلس التعاون الخليجي، أما السبب الثاني فهو مساهمة التمويل الاسلامي في زيادة وتعزيز الثقة بالنظام المصرفي لارتباط الخدمات المالية المصرفية بالنظام الديني الإسلامي مما يجعل الافراد يقتنعون ان هذا النظام المصرفي عادل وأخلاقي.

كشفت كذلك الدراسات أن الإنفاق الحكومي يعكس أثرا سلبيا على الشمول المالي في دول مجلس التعاون الخليجي، ويمكن تفسير ذلك بأن هذا الانفاق لا يوجه الى تحسين القطاع المصرفي وتطوير بنيته التحتية بشكل خاص بل يوجه بشكل أكبر الى البنى التحتية العامة والمشاريع الكبرى والى الدعم الحكومي وغيره، وهذا يجعل نسبة الانفاق على القطاع المصرفي أقل نوعا ما، كما أن الدعم الحكومي يمكن أن يقلل كذلك من تعامل الأفراد مع الخدمات المصرفية كالقروض وما شابه.

أما بالنسبة لمعدل التضخم فقد أظهرت النتائج أنه لا يؤثر معنويا على الشمول المالي في دول مجلس التعاون الخليجي، ويمكن أن يدل هذا على عدة نقاط من بينها أن المتغير المستخدم في الدراسة يرتبط بعدد

المودعين كمؤشر للشمول المالي غير أن الإيداع لا يتأثر بالتقلبات السعرية بل يرتبط بشكل أكبر بمدى ثقة الأفراد بالمؤسسات المالية وبالبنية التحتية المصرفية، مما يعكس عدم وجود أثر للتضخم عليه، كما يمكن أن يكون سبب ذلك أيضا وجود استقرار في السياسات المالية والنقدية لدول مجلس التعاون الخليجي، والتي سمحت بالتحكم في التضخم ضمن معدلات معتدلة لا تجعل الفرد يغير سلوكه المالي.

كشفت النتائج كذلك على وجود علاقة بين المتغيرات على المدى الطويل مما يدل على أن هذا الأثر هو أثر مستدام ولا يتعلق بفترة زمنية معينة أو يتغير بمرور الزمن، وبالتالي فإن التوسع والنمو في قطاع التمويل الإسلامي لابد أن يعكس توسعا وانتشارا في الشمول المالي في دول مجلس التعاون الخليجي، كما أن هذه الدول تتأثر بنفس الطريقة رغم الاختلافات في حجم وسياسة النظام المصرفي لكل دولة.

2- اختبار الفرضيات:

بعد القيام بتفسير النتائج من الناحية الاقتصادية وجب التأكد من مدى صحة الفرضيات التي قمنا بصياغتها في هذه الدراسة، وقد كانت الفرضيات كالتالي:

- الفرضية الأولى: تعد دول مجلس التعاون الخليجي الرائدة في مجال التمويل الإسلامي.
- الفرضية الثانية: التمويل الإسلامي له تأثير إيجابي ومعنوي على دول عينة الدراسة.

لقد أكدت النتائج التي توصلنا إليها في الدراسة القياسية صحة الفرضية الأولى والتي تشير الى أن دول مجلس التعاون الخليجي تعد الرائدة في مجال التمويل الإسلامي، حيث تبين من النتائج أن مؤشر التمويل الإسلامي قد سجل قيم عالية جدا بلغت أكثر من 84 وهي قيمة قريبة جدا من الحد الأعلى للقيم التي يمكن ان يصل إليها المؤشر (100) في دول عينة الدراسة مما يعكس ريادتها في هذا المجال، كما أشارت النتائج الى وجود أثر ايجابي قوي للتمويل الإسلامي على الشمول المالي، وقوة هذا الأثر نابعة من كون هذه الدول رائدة في هذا المجال.

أما بالنسبة للفرضية الثانية والتي تقول أن للتمويل الإسلامي أثرا إيجابيا ومعنوياً على الشمول المالي في دول عينة الدراسة فقد أكدت كذلك النتائج صحة وسلامة هذه الفرضية، وقد توصلت نتائج الدراسة كما ذكرنا سابقا الى وجود أثر إيجابي قوي ومعنوي قدر ب 4.464 بحيث أن أي زيادة في التمويل الإسلامي تعكس بالضرورة زيادة في الشمول المالي على المدى الطويل.

خاتمة الفصل الثاني:

لتقييم أثر التمويل الإسلامي على الشمول المالي، تم تطبيق الدراسة على دول مجلس التعاون الخليجي وقد حددت عينة الدراسة بخمس دول فقط وهي: السعودية، الكويت، قطر، البحرين، الامارات، بالاعتماد على نوعين من المتغيرات منها مستقلة تمثلت في عدد المودعين في البنوك التجارية لكل 1000 شخص، ومتغيرة تمثلت في مؤشر التمويل الإسلامي والإنفاق الحكومي ومعدل التضخم كما تم الاعتماد على نموذج بانل وبرنامج EVwies10 للتوصل الى نتائج الدراسة.

أكدت الدراسة القياسية على وجود أثر للتمويل الإسلامي على مؤشرات الشمول المالي كما أكدت أن دول مجلس التعاون الخليجي تعتبر من الدول الرائدة في مجال التمويل الإسلامي، مما يعزز صحة الفرضيات التي قمنا بصياغتها.

خاتمة عامة

يعتبر التمويل الإسلامي نظام تمويل بديل عند المجتمعات الإسلامية أو لدى الأفراد التي ترفض التعامل مع النظام التقليدي، من بين الدول التي تتبنى هذا النظام نجد دول مجلس التعاون الخليجي التي برزت خلال السنوات الأخيرة كدول رائدة في هذا المجال، كما أنها من بين الدول التي تهتم بتوسيع الشمول المالي وتسعى الى تعزيزه، ما دفع العديد من الباحثين للاهتمام بدراسة أثر هذا التمويل على الشمول المالي، وهذا هو موضوع الدراسة التي قما بها وهي تقييم أثر التمويل الإسلامي على مؤشرات الشمول المالي في دول مجلس التعاون الخليجي.

تطرقنا خلال هذه الدراسة الى إطارين، إطار نظري وإطار قياسي، وقد بدأنا بعرض الإطار النظري من أجل تقديم وبناء قاعدة معرفية أساسية حول موضوع الدراسة، حيث شمل هذا الإطار المفاهيم الرئيسية لكل من التمويل الإسلامي مثل أهدافه وأهميته، بالإضافة الى عرض واقعه الذي أشار الى أن دول مجلس التعاون الخليجي من بين الدول الرائدة في هذا المجال، وشمل كذلك على مفاهيم أساسية حول الشمول المالي مثل أبعاده ومؤشراته وتحدياته ... الخ، بالإضافة الى تقديم بعض الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت نفس موضوع الدراسة مع ذكر أبرز النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسات. انتقلنا بعدها الى الجانب القياسي والذي تم من خلاله تحديد العينة التي طبقت عليها الدراسة لقياس وتقييم أثر التمويل الإسلامي على مؤشرات الشمول المالي، كما قمنا بإتباع تسلسل منهجي لمجموعة من الاختبارات المهمة والأساسية للتوصل الى نتائج إحصائية صحيحة ودقيقة كما اعتمدنا على نموذج بيانات بانل، وقد تم تحليل هذه البيانات والقيام بتفسيرها اقتصاديا وتحويلها الى استنتاجات دقيقة يمكن تعميمها، وكانت النتائج المتحصل عليها كالتالي:

- أن دول مجلس التعاون الخليجي هي الرائدة في مجال التمويل الإسلامي.
- أن للتمويل الإسلامي أثرا إيجابيا ومعنويا على مؤشرات الشمول المالي.
- أن هناك علاقة تكامل بين التمويل الإسلامي والشمول المالي، وأن هذا الأثر ليس مرتبطا بفترة زمنية محددة، وبالتالي فإن أي نمو في التمويل الإسلامي يقابله بالضرورة توسع في الشمول المالي على المدى الطويل.
- أن لدول مجلس التعاون الخليجي نفس الاستجابة للتأثير رغم اختلاف البنية التحتية المصرفية والوعي المالي والسياسات النقدية ما بين هذه الدول.
- أن أغلب الدراسات السابقة المذكورة توصلت إلى نفس النتيجة فيما يخص الأثر الإيجابي للتمويل الإسلامي على الشمول المالي.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- ابراهيم خليل العليان. (2008). التمويل الإسلامي. مؤتمر بيت القدس الخامس . القدس فلسطين : جامعة القدس.
- ابراهيم معمر، و زبير زمولي . (2020). دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي دراسة حالة عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام الجزائر. تبسة، الجزائر: جامعة العربي التبسي.
- احمد شفيق الشاذلي. (2014). الاطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه. الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد الدولي.
- احمد محمد لطفي. (2021). نشأة المصارف الإسلامية (التطور والصعوبات). المجلة الإلكترونية متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية(العدد 43)، صفحة ص 12.
- اسامة تومي، و يوسف منصور. (2024). أثر التضخم على العجز الموازي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة من 1990-2022. عين تموشنت: جامعة بلحاج بوشعيب.
- أسامة فراج، و رحمة عبد العزيز. (2021). الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك. الجزائر.
- اسيا سعدان، و نصيرة محاجبية. (سبتمبر، 2018). واقع الشمول المالي في المغرب العربي-دراسة مقارنة:الجزائر، تونس،المغرب. المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 10(العدد 3).
- الأحسن، مفيدة. (1 دسمبر، 2023). واقع الشمول المالي في الجزائر: واقع وتحديات دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر من 2011 الى 2021. مجلة الغدرة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 12(العدد 2).
- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. (2025). عن المجلس . تم الاسترداد من الموقع الرسمي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: <https://www.gcc-sg.org>
- أنس مسكيني ، و زكرياء مناد . (2024). قياس مساهمة تطور التمويل الإسلامي في توسيع نطاق الشمول المالي دراسة لعينة من دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2011-2022. مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، 08(02).
- أنس مسكيني ، و زكرياء مناد. (2024). تطور التمويل الإسلامي و اثره على القطاع الصناعي(دراسة لعينة من دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2011-2022. الجلفة: جامعة زيان عاشور.
- بولمرج وحيدة. (2022-2023). المنتجات البنكية الإسلامية كالية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية. الجزائر.
- جمال الجويني، و عبد الكريم قندوز. (2021). اثر التمويل الإسلامي على الشمول المالي في المنطقة العربية العدد 8. ابو ظبي -الامارات: صندوق النقد الدولي.
- حدة بوتينة. (2018). ابعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية، بحث استطلاعي لاراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية. مجلة دراسات محاسبية ومالية.
- حنان دريد، و الطاوس غريب. (14 افريل، 2021). دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي: دراسة خالة عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام الجزائر. مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 7(العدد 01)، الصفحات 276-295.
- حنان علاء الدين. (2020). الية لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات و المعوقات. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.
- حنين محمد بدر عجور. (2017). دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء ،دراسة حالة البنوك الإسلامية العملة في قطاع غزة. فلسطين: الجامعة الإسلامية بغزة.
- حياة سلماني ، و عبد اللطيف دحية. (30 جوان ، 2020). دور صندوق النقد الدولي في التمويل الاسلامي. مجلة العلوم الإنسانية لجامعة ام البواقي، المجلد السابع(العدد الثاني)، صفحة 679.

- خالد سعد محمد الحربي. (2009). حوار الأربعاء (الإصدار الطبعة الاولى). جدة: مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز.
- ربيع المسعود. (2010). شركات التأمين التكافلي. سطيف: جامعة فرحات عباس.
- رفيقة بن عيشوية. (2018, 06 30). صناعة التمويل الإسلامي ودورها في تعزيز الشمول المالي--دراسة حالة الدول العربية.
- زبير عياش، و مناصرة سميرة . (جوان، 2016). التمويل الإسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات(3).
- زيد ايمن. (2020). أثر إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وفقا لمقررات لجنة بازل. البويرة: جامعة أكلي محمد اولحاج.
- صادق احمد عبد الله السبئي. (2019). دور الصكوك في تعزيز الدور التنموي للمصارف الاسلامية دراسة تطبيقية مقارنة. مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، صفحة 20.
- صفية بواحمد، و اشواق بن قنور. (31 ديسمبر، 2023). اختبار قدرة التمويل الإسلامي على تعزيز الإشتغال المالي : دراسة قياسية لعينة من الدول للفترة 2017-2021. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 10 (العدد 02)، الصفحات 79-94.
- صليحة بوسليماني. (مارس، 2023). واقع ومعوقات تنمية الشمول المالي في الجزائر. مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11 (العدد 1 عدد خاص الجزء الثاني).
- صورية شني، و السعيد بن لخضر. (2018). اهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 3 (العدد 2).
- عبد الله سمير ، محمد حتاوي، حن حبيب، و علي جبارين. (2017). الشمول المالي في فلسطين. فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية.
- عز العرب فؤاد. (1986). الربا بين الاقتصاد والدين ، المجلد الأول. القاهرة مصر: دار الاقصى.
- علي أحمد السالوس. (2002). موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي، الطبعة السابعة. مكتبة دار القرآن ودار الثقافة.
- عمري جمعي. (2006). استراتيجية الحوكمة في لقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة. الملتقى الدولي (صفحة 19). المسيلة : جامعة محمد بوضياف .
- فؤاد عثمانية، و ياسمينه عامرة . (11 11، 2023). دور البنوك الاسلامية في تعزيز الشمول المالي: دراسة قياسية لعينة من الدول الإسلامية للفترة (2014-2021). مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، المجلد 19 (العدد 33).
- محمد اسماعيل حسن. (1989). مستقبل المصارف الإسلامية والمستجدات في المصارف الإسلامية المجلد الأول. بيروت لبنان: اتحاد المصارف العربية.
- محمد بن موسى. (2018). اثر المعرفة ومحو الامية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام 2017. الجزائر.
- محمد عبد الحميد فرحان. (2003). التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة، دراسة لأهم مصادر التمويل. الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
- محمد يسر برنيه، و آخرون. (2019). الشمول المالي في الدول العربية الجهود و السياسات والتجارب (رقم 109). أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. ابو ظبي الامارات: صندوق النقد الدولي.
- مصطفى ابراهيم مصطفى. (2006). تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية دراسة تطبيقية عن تجربة بعض بنوك السعودية. مصر: جامعة الأزهر.

- منذر قحف. (1998). مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي تحليل فقهي واقتصادي الطبعة الثانية. السعودية: المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب.
- ناصر سليمان. (2002). تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية مع دراسة تطبيقية حول مجمعة من البنوك الإسلامية . غرداية : جمعية التراث.
- هارون عطيل، و محمد الأمين مصطفى. (2020). الشمول المالي و مؤشرات قياسه العالمية و المحلية. مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 8 (العدد 01).
- وآخرون سعداوي. (2016). دور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية. المسيلة: جامعة محمد بوضياف.
- ياسين بوسعادي، و عبد العزيز بن صغير. (2024). أسس ومبادئ التمويل الإسلامي وإمكانية تطبيقه في السوق المالية: دراسة حالة بورصة الجزائر. المدية: جامعة المدية.

المراجع الأجنبية

- Asli Demirguc-Kunt, Leora Klapper, & Douglas Randall. (2013). *Islamic Finance and Financial Inclusion Measuring Use of and Demand for Formal Financial*. The World Bank.
- chakrbarty. (2011). *financail inclusion and banks-issues and perspectives*. india.
- CIIF. (2025). *Global Islamic Finance Report 2025*. London , United Kingdom: Cambridge IFA.
- global standard setting bodies and financail inclusion for the poor. (2011).
- hadj ali, a., & bidi aissaoui, s. (2024, 01 15). The impact of Islamic finance on Financial Inclusion Evidence from. *Journal of Contemporary Business and Economic Studies*, 07(01).
- IFCI. (2022). *ISLAMIC FINANCE COUNTRY INDEX*.
- IIFM. (2025). *IIFM Sukuk Report (14th ed)*. Manama, Bahrain: IIFM.
- Oladotun Larry Anifowose, & Bibi Zaheenah Chummun. (2025). Impacts of Financial Inclusion and Life Insurance Products on Poverty in Sub-Saharan African (SSA) Countries. *Risks*, 13(109).
- Priyonggo Suseno, & Yeny Fitriyani. (2018). Role of the development of Islamic finance to financial inclusion: empirical study in Islamic banking countries. *Jurnal Ekonomi & Keuangan Islam*, 04(01).
- Sher Khan, Abdul Wahab , & Izhar Ullah. (2025, 03 20). The Impact of Islamic Banking on Financial Inclusion: A Study on the Effects of Islamic Banking in Muslim-Majority Countries.

الملاحق

الملحق رقم (1): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

	FII	IFCI	GS	INF
Mean	1164.497	34.34317	80.09167	1.904446
Median	1190.951	32.00500	81.31186	2.270378
Maximum	2154.708	84.21000	104.3761	5.826216
Minimum	511.5355	8.000000	51.54776	-2.540315
Std. Dev.	369.6987	17.58218	13.27412	1.889543
Skewness	0.734431	0.956750	-0.482915	-0.558436
Kurtosis	3.761499	3.462715	2.522850	3.056206
Jarque-Bera	6.843588	9.688970	2.901249	3.126407
Probability	0.032654	0.007872	0.234424	0.209464
Sum	69869.82	2060.590	4805.500	114.2668
Sum Sq. Dev.	8063951.	18238.84	10395.93	210.6519
Observations	60	60	60	60

الملحق رقم (2): مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج

	FII	IFCI	GS	INF
FII	1.000000	0.613966	0.198476	-0.093001
IFCI	0.613966	1.000000	0.541950	-0.077389
GS	0.198476	0.541950	1.000000	-0.293080
INF	-0.093001	-0.077389	-0.293080	1.000000

الملحق رقم (3): نتائج اختبار التجانس

4	H3 = Null Hypothesis : panel is homogeneous vs Alternative Hypothesis : panel is partially homogeneous		
5			
6	Hypotheses	F-Stat	P-Value
7	H1	2.015538	0.033844
8	H2	1.395005	0.200512
9	H3	4.001761	0.006725
10			
11	This program has developed by Brahim KHOULED		
12	University of Ouargla, Algeria		

الملحق رقم (4): نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير عدد المودعين في البنوك التجارية لكل 1000 شخص عند المستوى (0) بقاطع

Panel unit root test: Summary
Series: FII
Date: 04/22/26 Time: 18:44
Sample: 2011 2022
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	2.78884	0.9974	5	50
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	2.85131	0.9978	5	50
ADF - Fisher Chi-square	8.37725	0.5920	5	50
PP - Fisher Chi-square	3.48299	0.9677	5	55

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (5): نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير عدد المودعين في البنوك التجارية لكل 1000 شخص عند المستوى (0) بقاطع واتجاه

Panel unit root test: Summary
Series: FII
Date: 04/22/26 Time: 18:45
Sample: 2011 2022
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.64331	0.0502	5	50
Breitung t-stat	2.97841	0.9986	5	45
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.60970	0.7290	5	50
ADF - Fisher Chi-square	13.5817	0.1929	5	50
PP - Fisher Chi-square	9.59792	0.4764	5	55

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (6): نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير عدد المودعين في البنوك التجارية لكل 1000 شخص عند المستوى (0) بدون قاطع

Panel unit root test: Summary

Series: FII

Date: 04/22/26 Time: 18:45

Sample: 2011 2022

Exogenous variables: None

User-specified lags: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	1.74512	0.9595	5	50
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	1.06511	0.9998	5	50
PP - Fisher Chi-square	1.02040	0.9998	5	55

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (7): نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير مؤشر التمويل الإسلامي عند المستوى (0) بقاطع

Panel unit root test: Summary

Series: IFCI

Date: 04/22/26 Time: 18:47

Sample: 2011 2022

Exogenous variables: Individual effects

User-specified lags: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.62792	0.2650	5	50
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	1.88814	0.9705	5	50
ADF - Fisher Chi-square	2.35865	0.9928	5	50
PP - Fisher Chi-square	1.89102	0.9971	5	55

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (8): نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير مؤشر التمويل الإسلامي عند المستوى (0)
بقاطع واتجاه

Panel unit root test: Summary				
Series: IFCI				
Date: 04/22/26 Time: 18:47				
Sample: 2011 2022				
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends				
User-specified lags: 1				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-4.59229	0.0000	5	50
Breitung t-stat	-2.04136	0.0206	5	45
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.43385	0.0758	5	50
ADF - Fisher Chi-square	17.6526	0.0611	5	50
PP - Fisher Chi-square	12.7001	0.2409	5	55

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (9): نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير مؤشر التمويل الإسلامي عند المستوى (0) بدون
قاطع

Panel unit root test: Summary				
Series: IFCI				
Date: 04/22/26 Time: 18:48				
Sample: 2011 2022				
Exogenous variables: None				
User-specified lags: 1				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	3.20463	0.9993	5	50
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	0.63166	1.0000	5	50
PP - Fisher Chi-square	0.11843	1.0000	5	55

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (10): نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير مؤشر الإنفاق الحكومي عند المستوى (0)
بقاطع

Panel unit root test: Summary				
Series: GS				
Date: 04/22/26 Time: 18:50				
Sample: 2011 2022				
Exogenous variables: Individual effects				
User-specified lags: 1				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.44721	0.0072	5	50
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.90325	0.1832	5	50
ADF - Fisher Chi-square	12.7643	0.2371	5	50
PP - Fisher Chi-square	7.19441	0.7070	5	55

الملحق رقم (11): نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير مؤشر الإنفاق الحكومي عند المستوى (0)
بقاطع واتجاه

Panel unit root test: Summary				
Series: GS				
Date: 04/22/26 Time: 18:51				
Sample: 2011 2022				
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends				
User-specified lags: 1				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.06751	0.1429	5	50
Breitung t-stat	2.38684	0.9915	5	45
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	1.63189	0.9486	5	50
ADF - Fisher Chi-square	7.38487	0.6887	5	50
PP - Fisher Chi-square	10.8912	0.3661	5	55

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (12): نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير مؤشر الإنفاق الحكومي عند المستوى (0) بدون بقاطع.

Panel unit root test: Summary

Series: GS

Date: 04/22/26 Time: 18:51

Sample: 2011 2022

Exogenous variables: None

User-specified lags: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	0.32093	0.6259	5	50
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	4.64681	0.9135	5	50
PP - Fisher Chi-square	3.47886	0.9678	5	55

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (13): نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير مؤشر التضخم عند المستوى (0) بقاطع

Panel unit root test: Summary

Series: INF

Date: 04/22/26 Time: 18:53

Sample: 2011 2022

Exogenous variables: Individual effects

User-specified lags: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.02031	0.1538	5	50
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.38246	0.0834	5	50
ADF - Fisher Chi-square	15.2115	0.1245	5	50
PP - Fisher Chi-square	16.6685	0.0820	5	55

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (14): نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير مؤشر التضخم عند المستوى (0) بقاطع واتجاه

Panel unit root test: Summary

Series: INF

Date: 04/22/26 Time: 18:54

Sample: 2011 2022

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

User-specified lags: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	2.20884	0.9864	5	50
Breitung t-stat	0.98604	0.8379	5	45
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.49043	0.6881	5	50
ADF - Fisher Chi-square	6.51166	0.7706	5	50
PP - Fisher Chi-square	9.43585	0.4913	5	55

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (15): نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير مؤشر التضخم عند المستوى (0) بدون بقاطع

Panel unit root test: Summary

Series: INF

Date: 04/22/26 Time: 18:54

Sample: 2011 2022

Exogenous variables: None

User-specified lags: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.48554	0.0687	5	50
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	15.3310	0.1205	5	50
PP - Fisher Chi-square	19.5592	0.0337	5	55

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (16): نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير عدد المودعين في البنوك التجارية لكل 1000 شخص عند المستوى (1) بقاطع

Panel unit root test: Summary
Series: D(FII)
Date: 04/22/26 Time: 18:46
Sample: 2011 2022
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-6.08950	0.0000	5	45
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.52035	0.0059	5	45
ADF - Fisher Chi-square	27.9932	0.0018	5	45
PP - Fisher Chi-square	42.1860	0.0000	5	50

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (17): نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير عدد المودعين في البنوك التجارية لكل 1000 شخص عند المستوى (1) بقاطع واتجاه

Panel unit root test: Summary
Series: D(FII)
Date: 04/22/26 Time: 18:46
Sample: 2011 2022
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-7.10143	0.0000	5	45
Breitung t-stat	-0.70551	0.2402	5	40
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.79653	0.0362	5	45
ADF - Fisher Chi-square	26.3688	0.0033	5	45
PP - Fisher Chi-square	47.4454	0.0000	5	50

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (18): نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير عدد المودعين في البنوك التجارية لكل 1000 شخص عند المستوى (I) بدون قاطع

Panel unit root test: Summary

Series: D(FII)

Date: 04/22/26 Time: 18:46

Sample: 2011 2022

Exogenous variables: None

User-specified lags: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.82157	0.0001	5	45
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	32.5154	0.0003	5	45
PP - Fisher Chi-square	43.3299	0.0000	5	50

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (19): نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير مؤشر التمويل الإسلامي عند المستوى (I) بقاطع

Panel unit root test: Summary

Series: D(IFCI)

Date: 04/22/26 Time: 18:48

Sample: 2011 2022

Exogenous variables: Individual effects

User-specified lags: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-8.02126	0.0000	5	45
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.65266	0.0001	5	45
ADF - Fisher Chi-square	33.3095	0.0002	5	45
PP - Fisher Chi-square	48.1354	0.0000	5	50

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (20): نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير مؤشر التمويل الإسلامي عند المستوى (I)
بقاطع واتجاه

Panel unit root test: Summary

Series: D(IFCI)

Date: 04/22/26 Time: 18:49

Sample: 2011 2022

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

User-specified lags: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-10.9255	0.0000	5	45
Breitung t-stat	-3.95450	0.0000	5	40
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.95133	0.0255	5	45
ADF - Fisher Chi-square	27.1125	0.0025	5	45
PP - Fisher Chi-square	41.2004	0.0000	5	50

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (21): نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير مؤشر التمويل الإسلامي عند المستوى (I)
بدون قاطع

Panel unit root test: Summary

Series: D(IFCI)

Date: 04/22/26 Time: 18:49

Sample: 2011 2022

Exogenous variables: None

User-specified lags: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-4.05615	0.0000	5	45
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	24.2084	0.0071	5	45
PP - Fisher Chi-square	43.5359	0.0000	5	50

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (22): نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير مؤشر الإنفاق الحكومي عند المستوى (I)
بقاطع

Panel unit root test: Summary				
Series: D(GS)				
Date: 04/22/26 Time: 18:51				
Sample: 2011 2022				
Exogenous variables: Individual effects				
User-specified lags: 1				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.78420	0.0027	5	45
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.74018	0.2296	5	45
ADF - Fisher Chi-square	14.6303	0.1461	5	45
PP - Fisher Chi-square	23.5526	0.0089	5	50
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

الملحق رقم (23): نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير مؤشر الإنفاق الحكومي عند المستوى (I)
بقاطع واتجاه

Panel unit root test: Summary				
Series: D(GS)				
Date: 04/22/26 Time: 18:52				
Sample: 2011 2022				
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends				
User-specified lags: 1				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Balanced observations for each test				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-5.26874	0.0000	5	45
Breitung t-stat	-0.56498	0.2860	5	40
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.70631	0.2400	5	45
ADF - Fisher Chi-square	15.5778	0.1124	5	45
PP - Fisher Chi-square	31.4889	0.0005	5	50
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

الملحق رقم (24): نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير مؤشر الإنفاق الحكومي عند المستوى (I) بدون قاطع

Panel unit root test: Summary

Series: D(GS)

Date: 04/22/26 Time: 18:52

Sample: 2011 2022

Exogenous variables: None

User-specified lags: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-4.93103	0.0000	5	45
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	30.1499	0.0008	5	45
PP - Fisher Chi-square	37.4345	0.0000	5	50

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (25): نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير مؤشر التضخم عند المستوى (I) بقاطع

Panel unit root test: Summary

Series: D(INF)

Date: 04/22/26 Time: 18:55

Sample: 2011 2022

Exogenous variables: Individual effects

User-specified lags: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.21786	0.0054	5	45
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.13597	0.0087	5	45
ADF - Fisher Chi-square	14.9452	0.1341	5	45
PP - Fisher Chi-square	28.0597	0.0018	5	50

المحلق رقم (26): نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير مؤشر التضخم عند المستوى (I) بقاطع واتجاه

Panel unit root test: Summary

Series: D(INF)

Date: 04/22/26 Time: 18:56

Sample: 2011 2022

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

User-specified lags: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	0.08686	0.0346	5	45
Breitung t-stat	2.03457	0.9791	5	40
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.04724	0.0051	5	45
ADF - Fisher Chi-square	11.6224	0.3111	5	45
PP - Fisher Chi-square	22.7202	0.0118	5	50

المحلق رقم (27): نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير مؤشر التضخم عند المستوى (I) بدون قاطع

Panel unit root test: Summary

Series: D(FII)

Date: 04/22/26 Time: 18:46

Sample: 2011 2022

Exogenous variables: None

User-specified lags: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.82157	0.0001	5	45
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	32.5154	0.0003	5	45
PP - Fisher Chi-square	43.3299	0.0000	5	50

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (28): نتائج اختبار التكامل المشترك

Kao Residual Cointegration Test

Series: FII IFCI GS INF

Date: 04/15/26 Time: 11:52

Sample: 2011 2022

Included observations: 60

Null Hypothesis: No cointegration

Trend assumption: No deterministic trend

User-specified lag length: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

	t-Statistic	Prob.
ADF	-0.384716	0.0041
Residual variance	18589.55	
HAC variance	20758.62	

الملحق رقم (29): نتائج التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا FMLOS

Dependent Variable: FII

Method: Panel Fully Modified Least Squares (FMOLS)

Date: 04/15/26 Time: 11:56

Sample (adjusted): 2012 2022

Periods included: 11

Cross-sections included: 5

Total panel (balanced) observations: 55

Panel method: Pooled estimation

Cointegrating equation deterministics: C

Coefficient covariance computed using default method

Long-run covariance estimates (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IFCI	23.29959	5.218862	4.464497	0.0001
GS	-11.97867	5.332381	-2.246403	0.0294
INF	-21.07672	28.98068	-0.727268	0.4707
R-squared	0.604278	Mean dependent var		1186.254
Adjusted R-squared	0.545341	S.D. dependent var		369.0182
S.E. of regression	248.8231	Sum squared resid		2909909.
Long-run variance	107071.7			